



PROVISIONAL  
A/37/PV.62  
16 November 1982  
ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك

يوم الأربعاء ، ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ ، الساعة ١٥ / ٠٠

( هـنغاريا )	السيد هولاي	الرئيس :
( قطر )	السيد جمال	نم :
	( نائب الرئيس )	

— سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا : [ ٢٢ ] ( تابع )

- ( أ ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى
- ( ب ) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى الألعاب الرياضية
- ( ج ) تقريرا الأمين العام
- ( د ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة
- ( هـ ) مشاريع قرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغى ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغى إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,  
room A-3550, 866 United Nations Plaza مع الحرس على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

82-63367/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٠البند ٣٣ من جدول الأعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا :

- ( أ ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى (A/37/22 و Add.1)
- ( ب ) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى الألعاب الرياضية  
(A/37/36)
- ( ج ) تقرير الأمين العام (A/37/474 و A/37/484)
- ( د ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/37/598)
- ( هـ ) مشاريع القرارات (A/37/L.17 الى A/37/L.23)

السيد عبد المجيد (مصر) : لقد قرر مؤتمر باريس لفرغ العقوبات ضد جنوب افريقيا ان يكون عامنا هذا عاما دوليا للتعبئة لفرغ العقوبات ضد جنوب افريقيا ويسعدني الاشارة بجهود لجنة مناهضة الفصل العنصرى برئاسة أخى السفير يوسف مايتا - سولي المندوب الدائم لنيجيريا ورئيس لجنة مناهضة الفصل العنصرى فى سبيل القضاء على هذه الجريمة ، ونعبر عن تقديرنا للسادة أعضاء اللجنة للجهود التى أدت الى تنفيذ البرنامج المخصص لهذا العام .

مرة أخرى تناقش مسألة الفصل العنصرى التى تناقشها منظمنا منذ قيامها سنويا ، وأصدرت القرارات العديدة من أجل القضاء على هذه السياسة البغيضة ، الا أن جنوب افريقيا قابلت جهود الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات المهمة بالأمر بالتحدى والاحتقار .

بل أكثر من هذا ، كلما مر الوقت زاد النظام العنصرى من صلفه ، وأمعن فى تطبيق قوانين عنصرية قاسية على السكان الوطنيين تحرمهم من كل الحقوق والحريات الأساسية ، ويضع السكان فى السجون والمعتقلات ، ويواجه الحركات الوطنية بموجة من الارهاب والعنف .

ورغم ادانة المجتمع الدولي لسياسة البنتوستانات ، فان النظام العنصرى يسرع فى تطبيق هذه السياسة التى تهدف الى تفتيت وعزل الأغلبية السوداء ، وتمكين نظام الفصل العنصرى من الاستمرار دون ازعاج او مقاومة ، ومن أجل القضاء كلية على كل أمل بأن يمارس السكان الوطنيين حقوقهم

الأساسية . ويسير في تنفيذ هذه السياسة بخطى ثابتة ، فقد أعلن في نهاية العام الماضي عملاً يسمى باستقلال سيسكاى وتتواتر الأنباء خلال الشهور الماضية عن أن كواندا بيلي تطالب بالاستقلال كينتوسان جديد .

ان هذه السياسة العنصرية البغيضة تعتبر امتهاً للانسانية ، ولن تغفر لنا الأجيال القادمة فشلنا حتى الآن في اقتلاع جذور هذه السياسة التي تمتحن آلامية الشعوب ليس لايمانهم بعقيدة معينة ولكن فقط لاختلاف لون بشرتهم عن لون بشرة تلك الأقلية العنصرية .

ان النظام العنصرى يحاول خداع الرأى العام العالمى بما يدعيه من اصلاحات مزعومة يخفي وراءها نواياه الحقيقية في ادامته لسياسته العنصرية ، وليس أدل على ذلك ما أعلنته بريتوريا في نهاية تموز/يوليه الماضي عن تعديل دستورى يهدف الى اقامة برلمان منفصل خاص بالطونين ، ولكنها أكدت في ذات الوقت استبعادها للأبد امكانية مشاركة السكان السود في الحياة السياسية .

ولعل ذلك يكون حافزاً لتلك الدول التي تتعاون مع النظام العنصرى ، مستندة الى امكانية التحول التدريجي في هذه السياسة العنصرية ، ان تكف عن تعاونها بعد أن كشف النظام العنصرى عن نواياه الحقيقية .

ان سياسة العلاقة البناءة التي تتبعها بعض الدول ازاء جنوب افريقيا لم تأت ثمارها ، الواضح انه لن يكون هناك أى رد ايجابى من جنوب افريقيا على تلك السياسة .

لقد أدان المجتمع الدولى سياسة جنوب افريقيا العنصرية ، وتبنى قرارات وبرامج من أجل القضاء عليها ، ومنها ما صدر عن مؤتمر باريس العام الماضي والذي قرر اعتبار عام ١٩٨٢ عاماً دولياً للتعيشة لغرض العقوبات على جنوب افريقيا ، وما صدر خلال أيار/مايو الماضي في اعلان مانيلا لفرص العقوبات على جنوب افريقيا .

ولكن حتى الآن ، لم تتم الاجراءات الضرورية من أجل احكام العزلة على نظام جنوب افريقيا ، وذلك لعدم مشاركة بعض الدول رغم ما تملكه من امكانيات هائلة تجعل لها دوراً حاسماً وفعالاً في القضاء على هذه السياسة من خلال فرض العقوبات الاجبارية .

اننا نتوجه بندا للدول الغربية الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن ، والتي عليها مسؤولية خاصة ، أن تستجيب الى رغبة المجتمع الدولي بعدم عرقلة فرض العقوبات الاجبارية ضد نظام جنوب

افريقيا طبقاً لأحكام الفصل السابع . وفي هذا الصدد نود لفت انتباه السادة الأعضاء الى الدراسة التي نشرها مركز مناهضة الفصل العنصري خلال تموز/يوليه الماضي عن " البرلمان الاوروبي وجنوب افريقيا " والتي خلص فيها الى أن البرلمان الاوروبي قد اتخذ قرارات عديدة بادانة سياسة الفصل العنصري واعمال العدوان التي ترتكبها جنوب افريقيا في الجنوب الافريقي ، والى أن بعض هذه القرارات دعت الى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالحظر والعقوبات الاقتصادية .

اننا نتوجه بهذا النداء لهذه الدول نظراً لتفاقم الوضع في الجنوب الافريقي وازدياد تدهور الموقف حيث يقوم نظام بريتوريا بالامعان في سياسته العدوانية ضد دول المواجهة لدرجة يمكن القول معها أن الجنوب الافريقي أصبح مسرحاً لحرب غير معلنة عنها وازدياد حركة المقاومة المنظمة من السكان الوطنيين .

ان الموقف في الجنوب الافريقي ، يهدد بانفجار ديموي قد تتجاوز آثاره القارة الافريقية ويهدد السلم والأمن الدوليين . ولقد أدى هذا الموقف برجل ذي مكانة وهو رهبرت مكنارا وزير الدفاع الامريكي السابق ورئيس البنك الدولي سابقاً ان يتحدث خلال زيارته لجنوب افريقيا في الشهر الماضي ، عن الاطار الزمني لهذا الانفجار ، ولقد انتقد ما ادعته جنوب افريقيا من اصلاحات دستورية مؤخرًا على أساس هذه الاصلاحات لم تواجه جوهر المشكلة وهو المشاركة السياسية للسكان الوطنيين .

لقد أصبح جليا للجميع أهمية فرض العقوبات الاجبارية الشاملة على نظام بريتوريا ، وحتى يفرض مجلس الأمن العقوبات الالزامية يؤكد وفد مصر على النقاط التالية :

أولا ، يجب على الدول التي تتعاون مع النظام العنصرى أن تكف عن هذا التعاون ، وتقطع جميع العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والرياضية .

ثانيا ، ضرورة قيام تلك الدول باتخاذ تدابير تشريعية وإدارية تجاه مواطنيها والأشخاص الاعتباريين الخاضعين لولايتها والذين يملكون ويد يرون شركات في جنوب افريقيا .

ثالثا ، يجب أن تحرص الدول على أن تظل افريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية ، ولذا فإن على تلك الدول التي تساعد النظام العنصرى بتزويده بالمواد والتكنولوجيا النووية أن تكف عن ذلك حيث ان الصراع في الجنوب الافريقي حتي ويتوقع من الأقلية العنصرية ان تهدد باستخدام الأسلحة النووية أو أن تستخدمها في هذا الصراع .

وفي هذا الصدد نود لفت الانتباه الى التقرير الخاص الأول للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى عن التطورات الأخيرة في العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، والوارد في الوثيقة A/37/22/Add.1 وهو الأمر الذى يؤكد أهمية أن تتوقف اسرائيل والدول الأخرى عن التعاون مع النظام العنصرى فى المجال النووى .

رابعا ، يجب تقديم كافة المساعدات الطارئة لدول المواجهة للدفاع ضد الأعمال العدوانية لجنوب افريقيا التي تهدف الى بث عدم الاستقرار في هذه الدولة حتى تقطع عن مساندتها ومساعداتها لحركات التحرر الوطني في الجنوب الافريقي .

من المنطقي ، أن تشارك الوكالات والمنظمات المتخصصة في مكافحة هذه السياسة البغيضة . ولذلك لا حظنا مع الارتياح استبعاد العديد من الوكالات المتخصصة للنظام العنصرى وتقديمها للمساعدات الانسانية والتعليمية وغيرها للشعوب المضطهدة في الجنوب الافريقي ولحركات تحرره الوطني .

أقول ان ذلك منطقيا ، حيث أن الفلسفة الاساسية التي تربط الأمم المتحدة بالوكالات المتخصصة هي أن الأمم المتحدة هي المنظمة الأم لهذه الوكالات . ومن ثم فإن هذه الوكالات تعمل

في إطار الأهداف والمبادئ التي وضعت في ميثاق الأمم المتحدة ، بل أكثر من ذلك ، فإن على هذه الوكالات واجب الاسترشاد بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة في ممارسة اختصاصاتها .  
ولذلك شعرت الدول الأفريقية بخيبة الرجا لموافقة صندوق النقد الدولي على القرض الذي طلبته جنوب افريقيا مؤخرا .

ولا يمكن القول ان الصندوق وكالة فنية تنأى بنفسها عن المشاكل السياسية وذلك حيث ان هناك العديد من السوابق يعلمها الجميع التي تؤكد أن العوامل السياسية لعبت دورها عند اتخاذ القرار في الصندوق .

وحتى لو فرض ، أن المسألة فنية محضة . أفلا يعلم المسؤولون في الصندوق ان العامل الأول لوجود عجز في ميزان المدفوعات لجنوب افريقيا هو ازدياد نفقاتها العسكرية ، حيث يبلغ ما تنفقه فقد على استمرار احتلالها لناميبيا ٦٢٥ مليون دولار سنويا ، بالإضافة الى نفقات اعتدائها المتكررة على أنغولا وموزامبيق وزمبابوي .

ومن الغريب أن يمنح الصندوق هذا القرض دون أي شروط بالنسبة لتعديل هيكل الانفاق في جنوب افريقيا رغم السوابق العديدة التي يتطلب فيها الصندوق اجراءات صارمة لكي يمنح أي تسهيلات ائتمانية .

ان هذا القرض سوف يساعد جنوب افريقيا على تدعيم قدراتها العسكرية واستمرارها في صلفها وتحديها لارادة المجتمع الدولي .

ولا يوجد أي مبرر منطقي يدفع صندوق النقد الدولي لمخالفة الرغبة الدولية التي عبر عنها في القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة في هذا الصدد بأغلبية ساحقة . ولا شك ان الدول التي ساعدت على الموافقة على تقديم هذا القرض تتحمل مسؤوليتها أمام التاريخ لاستمرار نظام بريتوريا في تحديه للمجتمع الدولي .

ولتفادي الاستناد الى الفصل في الاختصاصات للموافقة على تقديم هذه التسهيلات الائتمانية لجنوب افريقيا ، نطالب بمراجعة عاجلة لاتفاقية التعاون بين صندوق النقد الدولي والأمم المتحدة .

تؤكد حكومة مصر وشعبها من جديد التزامها الثابت بتأييد كفاح الشعب في الجنوب الأفريقي بقيادة حركات تحريره الوطنية وتقديم العون المادي والمعنوي حتى يتم القضاء على هذه السياسة اللاإنسانية ويتحقق حكم الأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا واستقلال حقيقي في ناميبيا . مرة أخرى أكد أن النظام العنصري لن يتخلو طواعية عن هذه السياسة البغيضة ، ولذلك فإن الطريق إلى الحل هو فرض العقوبات الالزامية ، وهذه ليست بأفكار جديدة ، ولكنها الأمل الباقي ، والوسيلة العملية للتعبير عن التضامن مع أماني شعوب القارة الأفريقية وترجمة صادقة للبيانات البلاغية التي ندلي بها كل عام بتأييد كفاح شعوب جنوب أفريقيا وناميبيا .

السيد رزوقي (الكويت) : لقد اطلع وفد بلادي على التقرير المقدم من اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، وهو يؤكد من جديد شكره وتقديره العميقين لرئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الحاجي يوسف ميتاما - سولي ولأعضاء اللجنة ولأمانة عملهم الجاد الدؤوب في محاربة شرور العنصرية ولفضح الممارسات اللاإنسانية للنظام العنصري في جنوب أفريقيا .

إن مؤسسي الأمم المتحدة لم يصيغوا المواد الواردة في الميثاق اعتباراً بل قناعة بعدد حربين عالميتين مريرتين كانت آخرهما حرباً نازية تهدف إلى تقويض النظام العالمي الحر والاستعاضة عنه بنظام عنصري نازي بغض عن الجنس والعرق أساساً رئيسياً وفارقاً بين الشعوب . ومع الأسف الشديد ، فإننا نشهد اليوم وفي هذا العالم المتحضر ولا معينة تمارس نفس الأسلوب ونفس الأهداف النازية العنصرية لتحقيق ما ربانانية لا تخفى على أحد ، وأعني هنا بالذات الممارسات اللاإنسانية والوحشية التي تمارسها الأقلية البيضاء الحاكمة في بريتوريا على أغلبية السكان الوطنيين في جنوب أفريقيا وفي الجزء الجنوبي من القارة الأفريقية . لقد نصت ديباجة ميثاق الأمم المتحدة على التأكيد من جديد بالالتماس بالحقوق الأساسية للإنسان وكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية . ولقد نصت المادة الأولى في مقاصد الهيئة ومبادئها على أن العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب .

ان الصراع في جنوب افريقيا هو صراع واضح بين الخير والشر ، صراع شعب يتوق لنيل حقوقه وامانيه والعيش في مجتمع تسوده المحبة والسلام ضد مغتصب عنصري أبليس يهدف للظلم والعدوان والاستغلال . ان هناك أكثر من ١٩ مليوناً يمثلون الأغلبية من سكان جنوب افريقيا يعيشون على رقعة لا تزيد مساحتها عن أكثر من ١٣ في المائة من المساحة الكلية لجنوب افريقيا علماً بأن ٨٧ في المائة من تلك المساحة محجوزة للأقلية البيضاء ، ولا يغيب عن ذهننا ان تلك المساحة التي تساوي ١٣ في المائة من الأراضي المحجوزة للأغلبية ليست أراضي خصبة بل جرداء قاحلة . ان جنوب افريقيا قوة استعمارية حيث تغتصب أقلية بيضاء السلطات السياسية والاقتصادية وغيرها . وتهدف سياسات جنوب افريقيا العنصرية ونظام الفصل العنصري البغيض حرمان الأغلبية من شعب جنوب افريقيا من أبسط الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والانسانية .

ان نظام الفصل العنصري يهدف الى خلق عمالة سوداء رخيصة لراحة وخدمة الأقلية البيضاء العنصرية . ان نظام الفصل العنصري قد أدى الى ظلم كثير وتهديد كبير للمجتمع الدولي . ولذلك فان الفصل العنصري يعتبر جريمة ضد الانسانية وتحدياً تاماً للمجتمع الدولي بأسره ، وبالتالي فهو يمثل تهديداً خطيراً ليس فقط للأمن والسلام في افريقيا ، انما في العالم كله .

ان الجمعية العامة - احساساً منها بهذه الخطورة - طلبت ، منذ عشرين عاماً ، من الدول الأعضاء أن تعتمد منفردة أو مجتمعة ، ومقتضى مبادئ الميثاق ، سلسلة من التدابير المموسة لانها نظام الفصل العنصري ، كما طالبت بتطبيق عقوبات اقتصادية وغيرها على جنوب افريقيا . وخلال تلك الأعوام الماضية تجاهلت جنوب افريقيا كل قرار أصدرته الجمعية العامة ، بل تابعت سياستها العنصرية بشكل لم يسبق له مثيل رغم الجهود التي بذلها المجتمع الدولي . فقد زاد القهر والتمييز العنصري في جنوب افريقيا ، حيث اقتلع أكثر من ثلاثة ملايين أسود من بيوتهم واعتقل أكثر من ١٣ مليون افريقي بموجب قوانين التصاريح " كما أدخل نظاماً وأمر الأبعاد التعسفي وتم نزع صفة المواطنين عن سبعة ملايين افريقي هم في وطنهم وذلك باتباع سياسة البانتوستانات التي تهدف الى تشتيت وتقسيم الشعب في جنوب افريقيا . ولا شك بأن الهدف الرئيسي لانشاء البانتوستانات هو استخدام المتعاونين من السود لقهر الشعب الافريقي .



ولقد صاحب القهر الداخلي عدوان خارجي ، فلقد وسعت جنوب افريقيا نطاق عملياتها من العدوان حيث تابعت احتلال ناميبيا بصورة أكثر تركيزا ، وقامت بتطبيق سياساتها العنصرية على شعبها ، كما وسعت الحرب ضد منظمة سوابو ، الممثل الوحيد الحقيقي لشعب ناميبيا ، حيث استخدمت جنوب افريقيا ناميبيا كنقطة انطلاق لتصعيد العدوان على الدول الافريقية المجاورة . ان الحالة الخطيرة في الجنوب الافريقي الناجمة عن السياسة العدوانية لنظام بريتوريا قد تمثلت بانتهكات واعتداءات متكررة ضد دول افريقية مستقلة بعيدة أو مجاورة .

فقد قام نظام بريتوريا بشن عدوان واسع النطاق ضد جمهورية انغولا . كما واصل محاولاته لزعزعة الاستقرار واثارة الفلاكل في زمبابوي وموزامبيق وزامبيا وليسوتو . كما ان النظام العنصري في بريتوريا قد خطط مؤخرا لعملية غزو بجنود مرتزقة لجزر سيشيل واشترك في هذه العملية .

ان تلك الأعمال الاجرامية التي قام بها النظام العنصري في جنوب افريقيا لم تكن تتم دون تعاون وتواطؤ الدول الغربية والولايات المتحدة الامريكية واسرائيل مع النظام العنصري في جنوب افريقيا . فقد طلبت الجمعية العامة وغيرها من الأجهزة مرارا من مجلس الأمن بأن يتخذ تدابير الزامية ضد النظام العنصري بموجب الفصل السابع من الميثاق . الا انه بسبب المواقف الانانية لبعض الدول ، خاصة الدول الغربية ، فقد تم التأثير بسلبية على قدرة الأمم المتحدة وسلطاتها .

لقد أصيب مجلس الأمن بالشلل التام نظرا لاستخدام الدول الغربية في المجلس وعلى رأسها الولايات المتحدة حق النقض كلما تم اقتراح فرض عقوبات الزامية شاملة على النظام العنصري في جنوب افريقيا . ان الحجج الواهية التي تتذرع بها الدول الغربية التي لها علاقات مع جنوب افريقيا انما هي مدعاة للسخرية . ان هذه الحجج التي تدعي بأن العقوبات الاقتصادية لن تكون مجدية لانها النظام العنصري في جنوب افريقيا ، وبالتالي يجب الاستعاضة عنها باتباع اسلوب الحوار السياسي لانها النزاع في الجنوب الافريقي ، ان هذه الحجج لا تطبقها نفس الدول الغربية عندما تكون مصالحها هي مهددة بالخطر ، بل على عكس ذلك الأسلوب ، ان نراها تسارع بتطبيق عقوبات اقتصادية شاملة . ولا شك أن المسرح السياسي العالمي حافل في الفترة الأخيرة بأمثلة حية على ذلك .

ان المساعدات المقدمة الى جنوب افريقيا ، بكل شكل تهدف بلا شك الى تعزيز المقدرة الاقتصادية والعسكرية للنظام العنصرى في بريتوريا . ان تعزيز هذه القدرة لا يمثل عملا عدائيا ضد شعب جنوب افريقيا المضطهد فحسب ، بل عملا عدائيا موجها ضد جميع الدول المحبة للسلام فسي عالمنا المتحضر ، وضد ارادة كافة الشعوب التي تأمل في تعزيز أمنها وتحقيق امنيتها ودعم استقلالها . ان تطابق السياسة العنصرية لجنوب افريقيا مع السياسة العنصرية لاسرائيل يجعل ممن التعاون بين هذين الكيانين العنصريين تعاونا مستمرا ووثيقا ، الأمر الذى يشكل تحديا خطيرا للأمم المتحدة وللعالم بأسره . فقد ازداد التعاون بصورة هائلة في جميع المجالات بما فيها المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والنووية منذ زيارة رئيس وزراء جنوب افريقيا فورسترا لاسرائيل في عام ١٩٧٦ ، وقد نتج عن ذلك ان أصبحت اسرائيل موردا رئيسيا للمعدات العسكرية لجنوب افريقيا . وقد أشارت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى في تقريرها المقدم للجمعية العامة لدورتنا هذه بأن التحالف الفعلي بين جنوب افريقيا واسرائيل جزء من الجهد الذى يبذله نظام الفصل العنصرى لبناء تحالف للأنظمة غير الشعبية التي تتحدى الرأى العام العالمي .

ولاشك أن التقرير الأول للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى والوارد في الوثيقة رقم A/37/22/Add.1 بتاريخ ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ يكشف زيف الادعاءات الاسرائيلية التي تنفي أى علاقة لها مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا . ويكشف تقرير اللجنة عن التطورات الأخيرة في العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا بكافة أشكالها من تعاون عسكري ونووى وتعاون اقتصادى واتصالات ثقافية وعلمية ورياضية وعلاقات حتى مع البانتوستانات المدان انشاؤها عالميا . واقتبس من التقرير ما يلي :

" ولم تنشأ جنوب افريقيا واسرائيل محورا أو تحالفا آثما فحسب ، ولكنهما تحاولان انشاء ما يسمى بالتحالف العالمي السادس المكون من الخارجيين على القانن والمنبوذيين ، مما يشكل خطرا جسيما على السلم والأمن الدوليين والخطر الماثل في تمكين هذين البلدين من ممارسة الابتزاز النووى في هذا العالم المضطرب يحتاج الى أن يوليه المجتمع الدولي اهتماما عاجلا .

" ولد ينظ ما يدعو الى الجزع من أن يؤدي ما يسعى بالتعاون الاستراتيجي بين  
الولايات المتحدة واسرائيل - وظهور علاقة مماثلة بين الولايات المتحدة وجنوب افريقيا - الى  
تعزيز العلاقة العسكرية بين نظامي تل أبيب وريتوريا " . ( A/37/22 اضافة ١، ص ٥ )

لا يوجد لدى شيء آخر بعد ذلك أضيفه الى التقرير المسهب ، عن التعاون الصهيوني الاسرائيلي مع النظام العنصري في جنوب افريقيا .

ان الكويت وهي تتحلل بالقيم والمبادئ الاسلامية ، هذه المبادئ التي تؤمن وتنهادى بمساواة الانسان بأخيه الانسان ، مهما كان جنسه ، أولونه أو عرقه ، دأبت الكويت دائماً وأبداً على فرض مقاطعة سياسية واقتصادية وغيرها ضد النظام العنصري في جنوب افريقيا . فقد آمنت الكويت بشرعية كفاح شعب جنوب افريقيا المضطهد وحركة تحريره الوطني ، بجميع الوسائل المتاحة له ، بما في ذلك حقه في استعمال الكفاح المسلح من أجل حريته واستقلاله .

كما أن الكويت ، وعملاً بقرارات الجمعية العامة قد تبنت واتخذت قراراً وزارياً مع الأشقاء الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط بتاريخ ٦ ايار/مايو ١٩٨١ ، يقضي بضرورة احكام الحظر النفطي ، ضد نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا . ان هذا القرار يلزم الشركاء العاملة في الأقطار الأعضاء ، على عدم تحويل نصيبها من النفط ، أو جزء منه أو أى من مشتقاته ، الى النظام العنصري في جنوب افريقيا .

ان الكويت بجهود فردى أو بعمل جماعي ستحافظ وبأمانة على تحمل مسؤولياتها تجاه محاربة ومقاطعة النظام العنصري في جنوب افريقيا .

اننا نناشد وبروح المسؤولية الدول الغربية ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي لها علاقات خاصة مع جنوب افريقيا ، اجبار جنوب افريقيا على التخلي عن سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها ، وعلى انتهاء احتلالها غير المشروع لناميبيا . واذ لم تستجب جنوب افريقيا لتلك المطالب العادلة ، فاننا ندعو مجلس الأمن الى تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقه ، والقيام باجراء فعال في اطار الفصل السابع من الميثاق يقضي بفرض جزاءات شاملة الزامية على النظام العنصري في جنوب افريقيا .

وترى الكويت أنه من الضروري تكثيف الجهود الدولية الرامية للقضاء على الفصل العنصري ، ومن ثم تحقيق الحرية والأمن والسلام في الجنوب الافريقي .

السيد تسفيتكوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان سياسة الفصل

العنصري التي تنتهجها جنوب افريقيا وتارسها ، تثير الآن ، ومنذ عدة سنوات ، استنكار المجتمع

الدولي الذي له ما يبرره . ولقد اعتمدت الأمم المتحدة في مناسبات عدة بالاجماع التام ، عددا من المقررات التي تدين سياسة الفصل العنصرى وممارسته البغيضة ، وتصفها بأنها جريمة ضد الانسانية ، وسياسة من أكثر أشكال السياسات بغضا ووحشية ، لانتهاك السافر والجماعي لحقوق الانسان . وهذه السياسة ، أى سياسة الفصل العنصرى ، واحدة من أقسى مظاهر القمع قسوة ، وتهدىا لضمير البشرية . وهي تظهر الاستهانة برغبة المجتمع الدولي وتشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين .

ان الوفد البلغارى ، الذى أيد روما ، ولا يزال يؤيد ، الجهود التي تبذلها المنظمة العالمية للقضاء المبرم على هذه السياسة غير الانسانية يود أن يتناول بعض الأسباب الرئيسية لوجود هذا النظام العنصرى البالي ، الذى حكم عليه بالفناء منذ أمد طويل . وليس بخفي على أحد أن سياسة الفصل العنصرى ، تستند على المساعدة والتأييد الشاملين اللذين تغدقهما على النظام العنصرى في بريتوريا القوى الامبريالية ، وبصفة خاصة ، بعض البلدان الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، بغرض تحقيق مصالحها الاستراتيجية الأنانية . ولهذا السبب ، لم تقم هذه البلدان بوضع حد لهذه السياسة ، بل انها في الواقع ، قد صعدت من تعاونها السياسى والاقتصادى والعسكرى مع بريتوريا . وهناك دلالة أخرى على ذلك يمكن أن توجد في تقارير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى وتقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وكذلك في التقرير الذى وضعه المقرر الخاص للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات . ولقد تمكنت جنوب افريقيا ، عن طريق هذا التعاون الاستراتيجى ، ولا سيما في المجالين العسكرى والنووى ، من أن تحشد امكانية عسكرية هائلة ، سوف تسمح لها بأن تصنع الأسلحة النووية بنفسها . ويعتبر هذا التحول في مجرى الأحداث تهديدا خطيرا لكل من القارة الافريقية وللسلم والأمن الدوليين بصفة عامة .

وفضلا عن ذلك ، يتزايد هذا التهديد بصورة مزعجة ، وذلك نتيجة لأعمال العدوان التي يرتكبها نظام جنوب افريقيا العنصرى ضد الدول المجاورة ذات السيادة . وترى هذه السياسة

بأسرها الى زعزعة استقرار الحكومات التقدمية في هذه البلدان ، والى خنق حركات التحرر الوطنية في هذا الجزء من العالم .

ان التعاون القائم بين بعض البلدان الغربية واسرائيل من جهة ، وجنوب افريقيا من جهة أخرى ، قد أسهم بصورة مادية في تعزيز نظام الفصل العنصرى ، ان أن التعاون الوثيق بين عدد كبير من الشركات عبر الوطنية ، التي تمتلكها الدول الامبريالية ونظام بريتوريا العنصرى ، هو الذى يمكن في النهاية من استمرار سياسة القمع . ان الشركات عبر الوطنية من خلال نفوذها الاقتصادى الهائل لا تحقق أرباحا طائلة فحسب عن طريق الاستقلال الذى لا حدود له لأهالى جنوب افريقيا وناميبيا السود والبلونين ؛ بل انها تمارس أيضا سيطرة فعالة على الموارد الطبيعية الرئيسية لهذه البلدان . ويمكن الحصول على الدليل القاطع المقنع من التقارير التي أشرت اليها . ان حقيقة أن ما يربو على ألفي شركة غربية ، معظمها من الشركات الأمريكية ، وكذلك المصارف الأجنبية والمؤسسات التجارية تبقي على علاقاتها التجارية مع النظام العنصرى ، بل وتوسعها ، هي دليل قاطع على النفاق الذى تتسم به سياسة تلك البلدان التي تحاول بالكلمات دون سواها ، أن تدعي انها من أبطال الدفاع عن حقوق الانسان ، لكنها في الممارسة العملية تؤيد واحدا من أقسى الأنظمة وأبغضها في العالم ألا وهو نظام الفصل العنصرى الذى وصف على أنه جريمة ضد الانسانية . ولا بد من الاشارة الى أحدث مثال في هذا المضمار ، ألا وهو قرار صندوق النقد الدولى الذى يقضي بمنح جمهورية جنوب افريقيا قرضا ضخما ، وذلك رغم الاحتجاجات القوية للمجتمع الدولي ، ورغم القرار القاطع الذى أصدرته الجمعية العامة ، وهو القرار ٣٧ / ٢ .

ان التحالف المستمر بين الامبرياليين والنظام العنصرى في جنوب افريقيا ، ليس سوى انتهاك صارخ لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وللمجلس الأمن ، وهو يتنافى مع رغبة المجتمع الدولي ومطالباته منذ أمد طويل بانهاء أى نوع من أنواع التعاون مع نظام الفصل العنصرى .

لكننا نجد أن ممثلي بعض الدول البارزة في مجلس الأمن قد قاموا ، بصورة مستمرة ،  
بعرقله اعتماد جزاءات الزامية وشاملة ضد نظام بريتوريا .

ان وفد بلغاريا قد عبر دائما عن موقفه منطقي يؤيد الاستئصال الكامل والنهائي لسياسة  
الفصل العنصرى البغيضة التي تمارسها جنوب افريقيا ضد شعب جنوب افريقيا وشعب ناميبيا ، كما  
أنه كان يؤيد دائما الانهاء العاجل والغورى لاحتلال بريتوريا غير المشروع لاطليم ناميبيا . وينبغي أن  
يسمح لشعب ناميبيا ، وممثله الشرعي الوحيد منظمة سوابو التي اعترفت به منظمة الوحدة الافريقية والأمم  
المتحدة ، بالتمتع بحقه الثابت في تقرير مصيره واستقلاله . ومن الضروري أن تتوقف على الفور  
الأعمال العدوانية التي يقترفها النظام العنصرى ضد الدول الافريقية ذات السيادة .

ان وفد بلغاريا يعتقد أن القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن ،  
فضلا عن قرارات منظمة الوحدة الافريقية وتوصيات اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى واللجنة  
الخاصة لتصفية الاستعمار ، يمكن أن تعتبر كلها أساسا مناسباً للتوصل الى حل لمشكلة سياسة  
الفصل العنصرى التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا ومن المهم أن نكفل احترام كل الدول الكامل  
للقرارات التي فرضها مجلس الأمن ضد جنوب افريقيا ، وأن تفرض العقوبات الشاملة والالزامية ضد  
جنوب افريقيا وفقا لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

ختاما ، أود أن أكرر تضامن وفد بلادي مع النضال الباسل والعاقل لشعبي جنوب افريقيا  
وناميبيا ضد النظام الاستعماري والعنصرى في بريتوريا . وفي الوقت ذاته نود أن نعبر عن ايماننا  
الراسخ بأن قضيتهما العادلة سوف تكفل بالنجاح . وكما أعلن السيد تودور شيفكوف ، الأمين  
العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي البلغارى ورئيس مجلس الدولة لجمهورية بلغاريا الشعبية ، في  
مقابلة صحفية نشرت في عدد ١٩ تموز/يوليه - أول آب/أغسطس من مجلة " افريقيا - آسيا " :

" اننا نأخذ بصورة قاطعة جانب تلك الشعوب التي تناضل من أجل استقلالهم -

الوطني ، كما أننا نوفر لها المساعدات المعنوية والمادية والسياسية . وهذا التأييد يمثل  
تعبيرا عن احساسنا بالانسانية والعدل .

لقد أعلننا في دستورنا أن نشر التمييز العنصرى يعد جريمة ، حتى قبل أن تعتمد

الأمم المتحدة الاتفاقية الدولية الخاصة بهذه المسألة " .

ان وفد بلغاريا على اقتناع بأن شعب ناميبيا سوف يتمتع ، في الواقع ، بحقه الثابت في تقرير مصيره واستقلاله رغم المحاولات التي تقوم بها بعض الدول الغربية والتي ترمي الى حسم هذه المسألة خارج اطار الأمم المتحدة والى التوصل الى حل لهذه المشكلة يعتمد على شروط غير مقبولة أو مقنعة . ان وفد بلغاريا مقتنع تماما بأن سياسة الفصل العنصرى سيتم القضاء عليها قضاءً مبرماً ، ونحن على استعداد كامل للتعاون بصورة نشطة للتعجيل بهذه العملية وتحقيقها .

السيد ليانغ يوفان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : ان مشكلة الفصل

العنصرى في جنوب افريقيا قضية هامة تشغل اهتمام الشعوب في افريقيا وشعوب العالم كله . وذلك ليس فقط لأن وجود نظام جنوب افريقيا العنصرى يعتبر سخرية بأغراض ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ، بل كذلك لأن هذا النظام لم يبد ، في السنوات الأخيرة ويتواطؤ الامبريالية ودعمها ، أى كبح لغطرسته الرجعية ، بل أنه كثف اضطهاده الفاشي للنضال العادل لشعب جنوب افريقيا ضد العنصرية . لقد واصل ابقاء ناميبيا تحت الاحتلال غير المشروع ، وقام باستفزات مسلحة متكررة وتدخلات عسكرية في البلدان المجاورة ، مشكلاً بذلك تهديداً خطيراً للأمن والاستقرار في الجنوب الافريقي والعالم كله . وفي رأى الصين يجب عدم السماح باستمرار هذه الحالة أكثر من ذلك .

لقد اتبع هذا النظام العنصرى المخزى فترة طويلة سياسة هجينة للفصل العنصرى والتمييز العنصرى ، وأحال جنوب افريقيا الى جحيم حقيقي . ودعم النظام العنصرى الأبيض ، من أجل احكام قبضة حكمه ، أداة القمع بوسائل الانفاق العسكرى الضخم وتوفير الأسلحة ، ودفع بطريقة غير مشروعة بمئات الأحكام والأوامر العنصرية التي تنكر الحريات والحقوق المدنية على ٢٠ مليوناً من الأفارقة يشكلون ٧٠ في المائة من السكان . ان الأقلية البيضاء تحتل ما يربو على ٨٠ في المائة من الأراضي الخصبة وتسيطر على المراكز الصناعية وكذلك على المناجم الغنية والمناطق المنتجة للمواد الأولية ، وتبقي على الأفارقة في "الأوطان السوداء" القاحلة ، وتستخدمهم كمصدر للعمالة الرخيصة التي تستغلها قلة من الرأسماليين العنصريين وأصحاب المزارع الذين يجنون من وراء ذلك أرباحاً مجزية . وفي نفس الوقت ، ومن أجل خداع الأفارقة والرأى العام العالمى ، سارعت سلطات جنوب افريقيا - بوضع سياسة المعازل - البانتوستانات - بكل "استقلالها" الواهى . ومن جهة أخرى ، أجبرت بريتوريا "انتخابات" هزلية شارك فيها البيض فقط . ولكن ، كما اتضح من الرأى العام العالمى ،



طالما لم يتم القضاء على نظام الفصل العنصري فان كلمات بريتوريا البراقة بشأن المصالحة العنصرية وتحسين العلاقات العنصرية ، ليست سوى حديث خادع .

لقد انتهجت سلطات جنوب افريقيا ، وقتا طويلا ، سياسة الاضطهاد العنصري الوحشي التي اتست بالاعتقالات التعسفية والسجن واغتيال قادة الحركات الوطنية والأفارقة العاديين . ووفقا لتقارير وكالات الأنباء ، سجن مئات الآلاف من الأفارقة ، وأعتقل أغلبهم بطريقة تعسفية لمشاركتهم في النضال ضد العنصرية . وفي سجن جزيرة روبين المنعزل يوجد ١٠٠٠ من يسمون بالسجناء السياسيين ومن بينهم القادة والعناصر النشطة في المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر عموم افريقيا لآزانيا وغيرهما من المنظمات الوطنية . ان سلطات جنوب افريقيا لم تسيء فقط معاملة هؤلاء السجناء السياسيين ، بل انها أصدرت ضد العديد منهم أحكاما بالاعدام بناء على تهم لا أساس لها . وهذا عمل غادر من أعمال القسوة . ان نيلسون مانديلا قائد الوطنيين في جنوب افريقيا قد اعتقل لفترة تقرب من ٢٠ عاما ولم يطلق سراحه بعد . ان ثلاثة من الوطنيين الشبان في العشرين من عمرهم ينتظرون - حتى ونحن نجتمع هنا اليوم - حكم الاعدام \* .

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد جمال (قطر) .

لقد جرّتهم سلطات جنوب افريقيا ببساطة لأنهم شاركوا في أنشطة لتحرير بلدهم وشعبهم من حكم الأقلية والاضطهاد . وقد أشار الرأى العام العالمي مرارا وتكرارا الى أن نضال شعب جنوب افريقيا من أجل الحرية والتحرير هو نضال عادل . ويجب على سلطات جنوب افريقيا أن تقوم فوراً ، ودون قيد أو شرط ، بإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين بما فيهم نلسون مانديلا . ويبدو أن بريتوريا تعتقد أنه بالبنادق والسجن يمكنها أن تجبر الشعب على التخلي عن النضال ضد العنصرية . ولكن حيث يوجد الاضطهاد ، لابد من أن توجد المقاومة . ان شعب جنوب افريقيا قد شن نضالا طويلا من أجل الحرية والتحرير . ويبدو أن بريتوريا تعتقد أنه بسجن مانديلا وغيره ستجعل الشعب يجثو على الأرض ، ولكن الحقائق تشير الى عكس ذلك . ان أسـماء مانديلا ورفاقه كانت مصدر الهام لمئات الآلاف من الشعب ، وحفزتهم على المشاركة في النضال للاطاحة بنظام الفصل العنصرى . وفي السنوات الأخيرة ، تطورت بفعالية حركة ضخمة شارك فيها الطلبة والعمال وكانوا مصدر قوتها الأساسية . ولقد نما النضال ضد الاضطهاد في حجمه وفي قوته ، وكذلك حدث تطور جديد في النضال المسلح . وهذه النضالات لا تحظى فقط بتأييد الملونين ، بل تحظى كذلك بتعاطف وتأييد عدد متزايد من البيض . وهذا يوضح بجلاء أن نضال الشعب في جنوب افريقيا ضد التمييز العنصرى والفصل العنصرى لا يمكن أن تخمد جذوته أية قوة مهما كانت ، وأنه سوف يتوج بالنجاح في النهاية .

لم تخضع سلطات جنوب افريقيا الشعب للاضطهاد والاستغلال الوحشين فحسب ، بل انها واصلت احتلالها غير المشروع لناميبيا في تحد للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ، وعن مجلس الأمن . لقد استخدمت شتى الذرائع للحيلولة دون تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن استقلال ناميبيا . وكثفت بريتوريا من قمعها للنضال المسلح الذى شنته المنظمات الوطنية في ناميبيا وعززت القوى العميلة هناك . وفي نفس الوقت فانها استخدمت ناميبيا كقاعدة لتنفيذ الاستفزازات العسكرية المستمرة ، والتحرشات المسلحة في البلدان الافريقية مثل أنغولا وزامبيا ، ونفذت تهديدات سافرة ، وقامت بأنشطة تخريبية ضد البلدان المجاورة مثل زبابوى ، وموزامبيق ، وبوتسوانا . وفي العام الماضى ، خططت لهجوم للمرتزقة ضد جمهورية سيشيل . وكل هذه الأعمال العدوانية التي ترتكبها سلطات جنوب افريقيا قد انتهكت انتهاكا جسيما سيادة هذه الدول الافريقية

ووجدتها الاقليمية ، وهددت الاستقرار والأمن ، وأحدثت خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات لشعوبها ، وبذلك تهددت السلم والأمن في العالم أجمع .

لقد كان نظام جنوب افريقيا العنصرى على هذا القدر من الطيش لأنه لقي التأييد والتواطؤ من جانب بعض البلدان الغربية لاسيما من دولة عظمى بالتحديد . ومن أجل الحفاظ على مصالحها الموجودة في الجنوب الافريقي ، ولاسيما مصالحها الاقتصادية ، فان بعض القوى فسي الغرب قد قدمت لنظام جنوب افريقيا المساعدة الاقتصادية ، والمعدات العسكرية ، بل وتعاونت معه في المجال النووى ، وذلك في تجاهل كامل للمطالب العادلة للشعب الافريقي والمجتمع الدولي . وبذلك فانها لم تضع نفسها فقط في موقف المعارضة للشعوب والبلدان الافريقية ، وضمت من صلف بريتوريا ، وزعزت استقرار الموقف في افريقيا الجنوبية ، بل انها هيات كذلك الفرصة لقوى أجنبية بأن تتدخل في شؤون تلك المنطقة .

ان النضال العادل للشعب في جنوب افريقيا كان دوماً يلقى تأييد واهتمام المجتمع الدولي . ومن أجل تأييد نضال شعب جنوب افريقيا وتحقيق استقلال ناميبيا في وقت مبكر ، بذلت البلدان الافريقية ، ولاسيما دول المواجهة ، جهوداً دائبة بل انها حتى تحملت التضحيات الوطنية الجسام . ان روحها التي لا تعرف الخوف ، والتزامها بالعدالة ، تكتسبان ، تقدير شعوب العالم . ان اللجنة الخاصة بمناهضة الفصل العنصرى ، برئاسة السفير مايتاما - سولي ممثل نيجيريا ، قد بذلت جهداً كبيراً في تعبئة رأى العام العالمي لمساعدة القضية العادلة لشعب جنوب افريقيا ، وقدمت العديد من التوصيات والمقترحات فيما يختص بالاجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة لمكافحة سياسات الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا . وان وفد الصين يقدر ويؤيد العمل الذى قامت به اللجنة ، وسوف يقدم كل تعاون ممكن . وأود أن أشير هنا الى أن المؤتمر الآسيوى الاقليمي للعمل ضد الفصل العنصرى والذى عقد في أيار/مايو الماضى في الفلبين ، كان حدثاً ناجحاً . وكهلد آسيوى ، فاننا نود الاشادة بحكومة الفلبين وشعبها على اسهامهما في مكافحة سياسات الفصل العنصرى .

لقد أيدت الصين حكومة وشعباً باستمرار نضال شعب جنوب افريقيا وناميبيا من أجل الحرية والتحرر ، وأدانت بشدة سياسات الفصل العنصرى التي تتبعها سلطات جنوب افريقيا واحتلالها غير

المشروع لناميبيا ، وتخريب البلدان المجاورة والتحرش بها . وان حكومة الصين تلتزم بموقفهم ————— المبدئي ألا وهو أنه سوف لا تكون لها على الإطلاق أية علاقات مع سلطات جنوب افريقيا في المجالات الدبلوماسية ، والسياسية ، والاقتصادية ، وغيرها من المجالات . ونحن نرى أنه من واجب الأمم المتحدة أن تسهم في نضال شعب جنوب افريقيا لاجتثاث جذور نظام الفصل العنصري وتحقيق الحرية والتحرر . ان الدورة الحالية يجب أن تتخذ اجراءات فعالة لتعزيز حظر الأسلحة ضد بريتوريا . واننا نؤيد مطلب عدد كبير من الدول الافريقية بفرض عقوبات شاملة والزامية ضد جنوب افريقيا تمشيا مع الفصل السابع من الميثاق .

اننا على قناعة أنه بالتضامن والتأييد من بلدان وشعوب افريقيا وبقية العالم ، سوف يحقق شعب جنوب افريقيا النصر النهائي في نضاله ضد العنصرية ، ومن أجل الحرية والتحرير .

السيد جلال (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بينما تقترب نحو السنة

العشرين من العمل الدؤوب للجنة الخاصة بمناهضة الفصل العنصري ، ينظر وفد بلادى الى هذه المناسبة بمشاعر مختلطة . اننا نحیی المنجزات التي حققتها اللجنة الخاصة في تعبئة المجتمع الدولي ، ليس فقط للاعتراض على مفهوم الفصل العنصري البغيض ولكن لكي نعمل سويا بنشاط للقضاء على هذه الممارسة . ان مسألة الفصل العنصري قد جمعت أصوات مختلفا الشعوب من سائر أركان المعمورة في نغمة واحدة متناسقة تعبيرا عن أنبل قيم الانسانية . غير أن الحقيقة الماثلة ، وهي أن الجهود الدولية لاتزال مستمرة في هذا الشأن ، تذكرنا بأن العدالة والمساواة مازالتا هدفين يجانبان شعب جنوب افريقيا الذي عانى لفترة طويلة . ونعيد الى الأذهان الى أن النظام العنصري في عام ١٩٤٨ ، قد أضفى الصبغة المؤسسية على الفصل العنصري عندما تبوأ الحزب الوطني السلطة ، وفي عام ١٩٥٢ شرع الشعب الباسل المغلوب على أمره في جنوب افريقيا ، في حملة تحد للقوانين الجائرة . وقد تناولت الأمم المتحدة في ذلك العام ، مشكلة الفصل العنصري وعلى مر السنوات الثلاثين الماضية كان لها سجل حافل ومدهش في النضال ضد هذه السياسة العنصرية التي يمارسها نظام بريتوريا .

ان اعلان هذه السنة " السنة الدولية للتعبئة من أجل فرض جزاءات على جنوب افريقيا " أمر ذو مغزى ، ويؤكد طابع الالاحاح في تعزيز العمل الجماعي لمعارضة الاضطهاد المكثف الذى يتعرض له شعب جنوب افريقيا على أيدي نظام بريتوريا . وتعتبر هذه السنة نتيجة طبيعية للنجاح الفائق الذى حققه المؤتمر الدولي لفرض جزاءات على جنوب افريقيا ، الذى انعقد في باريس ، في شهر أيار/ مايو ١٩٨١ ، والذي أكد على ضرورة فرض جزاءات شاملة والزامية على جنوب افريقيا ، وتطبيق الجزاءات الطوعية القائمة . وبالفعل ، قامت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى هذا العام ، بوضع برنامج شامل للأنشطة ، كإيفاد بعثات الى افريقيا وأوروبا والشرق الأوسط وآسيا ، وعقد حلقات دراسية ومؤتمرات واجتماعات ، مع تركيز الاهتمام بصفة خاصة بتعزيز الاحتفال بالسنة الدولية .

ويسعد وفد بلادى أن يسجل أن المؤتمر الأسيوى الاقليمي لمناهضة الفصل العنصرى الذى عقد في مانيل ، في الفلبين ، في الفترة من ٢٤ الى ٢٦ أيار/ مايو ١٩٨٢ ، كان مؤتمرا ناجحا للغاية كما انعكس ذلك في اعلان مانيل لمناهضة الفصل العنصرى الذى تم اعتماده في نهاية المداولات . ومن الأهمية بمكان ، أن هذا الاعلان قد أكد على ضرورة التنفيذ الكامل لحظر الأسلحة الالزامى الذى فرضته الأمم المتحدة على جنوب افريقيا ؛ والتنفيذ الفعال للحظر الذى فرضته الدول المنتجة والمصدرة للنفط لمنع تزويد جنوب افريقيا بالنفط ؛ ووقف القروض لجنوب افريقيا والاستثمارات فيها ؛ وتنفيذ التدابير الاقتصادية الأخرى التى أوصت بها الأمم المتحدة ؛ وتنفيذ المقاطعة في ميدان الألعاب الرياضية والثقافة وغيرها من أنواع المقاطعة ضد جنوب افريقيا . ان المؤتمر قد نذر العالم بأن الدول الأعضاء في آسيا تتحدث بصوت واحد عن التزامها باستئصال الفصل العنصرى ، وأنها قد جعلت سياساتها فعالة في هذا الصدد ، من خلال الالتزام بالجزاءات الالزامية والطوعية ، وعمليات المقاطعة التى طالبت بها الأمم المتحدة . وتعكس الرسالة التى وجهها الرئيس سوهارتو الى المؤتمر ، الأهمية التى تعلقها حكومة بلادى على مؤتمر مانيل ، والتى ورد فيها ، ضمن أمور أخرى مايلي :

" ان هذا المؤتمر سوف يمثل معلما بارزا آخر في دعم الكفاح العادل للشعوب المقهورة في جنوب افريقيا ، وخصوصا في ضوء اعلان باريس بشأن فرض جزاءات على جنوب افريقيا . وفي الماضي ، أظهرت شعوب آسيا دائما تضامنهما وتأييدها لأخوتها في افريقيا الذين ناضلوا من أجل الحرية والمساواة . وفي الوقت الحالى ، لا تزال هذه الشعوب مخلصه لروح باندونونغ ومبادئها العشر ، وتواصل تأييد الكفاح ضد الفصل العنصرى ، ذلك الذى أدانه المجتمع الدولي واعتبره جريمة ضد البشرية " .

لقد رحب وفد بلادى بزيارة رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى لبلاونا في شهر أيار/مايو الماضي ، كما يعرب عن تقديره ، بالنيابة عن اللجنة الخاصة ، لحكومة وشعب اندونيسيا . وأثناء محادثاته مع الرئيس سوهارتو ، أكد الرئيس للسفير الحاجي يوسف ميتاما - سولي ، بأن اندونيسيا سوف تواصل الاسهام بأقصى مايمكنها في النضال العادل لشعب جنوب افريقيا ، وذلك بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء في رابطة أم جنوب شرقي آسيا ، ودول أخرى في آسيا وافريقيا .

يدرك وفد بلادى تماما ، بوصفه عضوا في اللجنة الخاصة ، أن تضامن المجتمع الدولي — الشعب المضطهد في جنوب افريقيا لم يكن كافيا للضغط على نظام بريتوريا للتخلي عن سياسة الفصل العنصرى التي يتبعها . واننا نعتقد أن الوسيلة الوحيدة المتبقية لبلوغ هذه الغاية هي فرض الجزاءات الشاملة والالزامية . ولقد كان هذا موقفنا في الماضي ، وهو لم يتغير اليوم . وبالتالي ، فإن حكومة بلادى تؤيد باستمرار جهود المجتمع الدولي لفرض جزاءات على نظام بريتوريا ، وتلتزم تماما بكل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . فضلا عن ذلك ، ترحب اندونيسيا باقتراح عقد مؤتمر دولي للدول المطرمة بحظر النفط على جنوب افريقيا بغية ضمان تنفيذ أكثر فعالية لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

ان نظام بريتوريا العنصرى لا يزال يهزأ بمبادئ البشرية الأساسية . وان تكثيف هذا النظام لأعمال القمع ، واستمرار تنفيذه لسياسة البانتوستانات البغيضة ، ورفضه الانصياع لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) بشأن استقلال ناميبيا ، لا ينبغي أن تدع أى مجال لأى دولة عضو لتبرير معارضتها لفرض الجزاءات الالزامية . وفي ضوء هذه التطورات ، وحيث أننا الآن في السنة الدولية للتعبعة من أجل فرض جزاءات على جنوب افريقيا ، أصيب وفدى بصدمة عندما علم أنه بالرغم من اعتماد هذه الدورة للجمعية العامة قرارا يطالب صندوق النقد الدولي بأن يتمتع عن منح جنوب افريقيا أية قروض أو غيرها من المساعدات ، فإن صندوق النقد الدولي قد قرر تقديم قرض يربو على بليون دولار أمريكي لجنوب افريقيا . وسوف يعود هذا بأثر سلبي كبير على تعزيز فرض الجزاءات ، وبالتالي سوف يطيل من معاناة شعب جنوب افريقيا .

وفي هذه المرحلة ، فإن وفد بلادى يؤمن ايمانا عميقا بأنه ينبغي علينا أن نواصل تكثيف جهودنا لاقناع تلك الدول التي لم تنضم الى الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء ، في الالتزام بالجزاءات الطوعية ضد جنوب افريقيا ، التي تنادى بها قرارات الأمم المتحدة ومختلف المؤتمرات الدولية

كمؤتمر باريس بشأن فرض جزاءات على جنوب افريقيا . وفي الوقت ذاته ، فاننا نناشد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بالألا يعترضوا سبيل اعتماد فرض جزاءات شاملة والزامية على جنوب افريقيا بمقتضى أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، لأن الاعتراض على فرض الجزاءات لم يؤد الا الى تشجيع النظام العنصرى على مواصلة سياسته غير الانسانية بلا حدود .

وختاما ، أود أن أعرب عن قلق وفدى العميق لأن هذه المنظمة قد تسمح مرة أخرى لوضع متأزم بالتفاقم ، مما قد يؤدى الى أعمال عسكرية تبلغ حد الكارثة ، اذا لم نتكمن من أن نفي بالتزاماتنا بمقتضى الميثاق عن طريق فرض جزاءات شاملة والزامية على جنوب افريقيا .

السيد جانكو ( البانيا ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : انقضت عقود ثلاثة منذ أن بدأت

الجمعية العامة بمناقشة مشكلة الفصل العنصرى ، هذه المشكلة التي أقلقنا باستمرار الرأى العام الدولى . وقد اتخذت الجمعية العامة والمنظمات الدولية الأخرى العديد من المقررات والقرارات السّتي تدين سياسة الفصل العنصرى البغيضة التي يتبعها نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . ويمكن أن يقال الشيء نفسه بالنسبة للتدابير التي اتخذتها العديد من البلدان والشعوب التقدمية والمحبة للسلام تأييدا للكفاح المشروع للشعوب المضطهدة في جنوب افريقيا التي تناضل بقوة من أجل القضاء على نظام الفصل العنصرى .

ولكن الموقف لم يتغير ، لأن نظام برييتوريا العنصرى يواصل بكل غطرسة وعناد ممارسته سياسة التمييز العنصرى البغيض للفصل العنصرى ضد الجماهير العريضة ، التي عانت طويلا ، من شعبي آزانيا وناميبيا ، وهي ممارسة أثارت بحق سخط الرأى العام العالمى ، وحتى خلال هذا العام ، فان عددا كبيرا من الاغتيالات والاعتقالات في السجون والعديد من أعمال القمع ضد الطلبة ، والمقاتلين من أجل الحرية والعمال المناضلين من أجل حقوقهم المشروعة ، تضاف الى الجرائم التي لا حصر لها التي ارتكبتها نظام برييتوريا العنصرى . وبايجاز ، فان خصوم الفصل العنصرى يقتلون بالجملة . ان الحقائق العديدة التي أوردها هنا ممثلو العديد من البلدان ، وكذلك مختلف التقارير والوثائق الخاصة بمنظمة الأمم المتحدة تعد دليلا ناصعا على هذا . ان وفد جمهورية ألبانيا الشعبية الاشتراكية ، كما كان في الماضي ، يدين الآن أيضا سياسة التمييز العنصرى والفصل العنصرى ، وكذلك الاضطهاد والاستغلال الذى يمارسه نظام جنوب افريقيا العنصرى ضد شعبي آزانيا وناميبيا .

ونود أن نكرر مرة أخرى ان نظام برييتوريا العنصرى لم يكن ليجرؤ أو يستطيع أن يمارس سياسته البغيضة للفصل العنصرى ، وان يواصل الاحتلال غير الشرعى لأراضي ناميبيا ، دون الحصول على مساعدة شاملة ، اقتصادية ، وعسكرية ، وسياسية . من الدول العظمى وغيرها من الدول الامبريالية ، لا سيما الولايات المتحدة الامريكية . ان نظام جنوب افريقيا العنصرى مؤيد متحمس لمصالح الدول الامبريالية في هذه المنطقة من العالم . وهذا هو السبب في أنه يتمتع بتأييدها وتعاونها الشاملين في ممارسة الاضطهاد الوحشي ضد شعبي آزانيا وناميبيا ، وشن أعمال العدوان والتهديد ضد البلدان الافريقية ذات السيادة .

ان سياسة الفصل العنصرى ، التي يمارسها العنصريون في برييتوريا ، تهدد باستمرار السلم والاستقرار في الجزء الجنوبي من القارة الافريقية . ان الدول الامبريالية تتحمل المسؤولية عن هذا وعن تخريب الجهود التي تقوم بها شعوب هذه المنطقة لا جبار النظام العنصرى على انهاء سياسة الفصل العنصرى ومنح الاستقلال لناميبيا .

والواقع ، أنه في افريقيا ، كما في العديد من المناطق الأخرى في العالم ، وكنتيجة لأنشطة التنافس والتوسع والهيمنة التي تمارسها الدول الامبريالية ، نشأ موقف خطير متفجر وبذلك فانه يعرض



للخطر، حتى هذه الانتصارات التي تم تحقيقها بالجهود والتضحيات العظيمة . ان الدولتين الامبرياليتين العظميين ، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية ، دون ذكر الصين الاشتراكية الامبريالية - تقومان في تنافس وحشي سافر - بكل ما هو ممكن للتغلغل بشكل أعمق في القارة الافريقية ، لوضع قواعدهما العسكرية هناك ، ولضمان أسواقهما ومناطق نفوذهما . وفي السنوات الأخيرة ، كنتيجة للمؤامرات والمناورات التي حاكتها الدول الامبريالية ، حدث الكثير من النزاعات المسلحة والحروب في افريقيا ، ومن بينها الكثير من الانقلابات ، وبعثت الخلافات الوطنية القديمة للابقاء على القارة مقسمة وبذلك تتعمق تبعية بلدانها . ان هذا الموقف القائم يعتبر عاملا مشجعا للعنصريين في جنوب افريقيا ، الذين يستغلون كل الامكانيات ضد مصالح الشعوب الافريقية . ولذلك فان شعبي جنوب افريقيا وناميبيا ، وكذلك الشعوب الأخرى في هذه القارة ، تناضل بعزم لانهاء السياسة الوحشية للفصل العنصري في جنوب افريقيا ، وفي نفس الوقت فانها تعارض سياسة الاستعمار والاستعمار الجديد للدول الامبريالية التي تؤيد العنصرية والفصل العنصري بحماس .

ان شعوب هذه القارة لا يمكنها أن تعيش أكثر من ذلك في ظل هذه الظروف . ان الحياة قد أوضحت لها أنه فقط عن طريق النضال بعزم وتصميم ، يمكن لشعبي آزانيا وناميبيا أن يحصلوا على حقوقهما وحريتهما القومية واستقلالهما ، وانه من خلال هذا النضال وحده يمكن للشعوب الافريقية أن تستأصل العنصرية ونظام الفصل العنصري البغيض من قارتها . ونحن مقتنعون تماما أنه في مواجهة هذا النضال الذي لا هوادة فيه ، الذي يشنه شعبا آزانيا وناميبيا ، فان السياسة العنصرية للفصل العنصري لجنوب افريقيا مقضي عليها بالفشل، وكذلك مقضي بالفشل على كل مناورات ومساومات وأنشطة الامبرياليين الامريكيين ، والامبرياليين الاشتراكيين السوفيات وكل أعداء الشعوب الافريقية الآخرين .

ان وفد جمهورية البانيا الشعبية الاشتراكية يود أن يكرر مرة أخرى أن شعب البانيا وحكومته كانا ، وسيظلان صديقين مخلصين ومؤيدين قويين للقضية العادلة للشعوب الافريقية . لقد أدانا ، وسوف يدينان بشدة سياسة الفصل العنصري التي يتبعها نظام جنوب افريقيا . وفي

نفس الوقت ، سوف يؤيد ان نضال شعبي آزانيا وناميبيا من أجل الحصول على حريتهما واستقلالهما ، الذي سوف يسفر دون شك عن نصرهما النهائي .

السيد ساينغافونفنز ( جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ) ( ترجمة شفوية عن

الفرنسية ) : ان جنوب افريقيا هي البلد الوحيد في العالم التي تتخذ فيها العنصرية الصبغة المؤسسية وتعتبر سياسة معلنة للدولة ، وهي البلد الوحيدة التي نجد فيها أن لون البشرة هو الذي يحدد مكان مجموعة من الوطنيين في الهرم الاجتماعي . ان أكثر من أربعة أخماس سكان جنوب افريقيا هم ضحايا لهذه السياسة . ان جنوب افريقيا ما زالت اليوم معسكر اعتقال حقيقي لما يربو على ٢٠ مليوناً من السود ، الذين أجبروا على العيش في نوع من العبودية الجماعية . ان المعاناة والصعاب ، اللتين يتعرض لهما شعب جنوب افريقيا ، في ظل سياسة الفصل العنصري البغيضة المعقوتة ، تشيران باستمرار الرأي العام العالمي الذي يندد بهذه السياسة بشدة .

ولكن ، رغم توصيات وأوامر وادانات المجتمع الدولي ، فان النظام العنصري في بريتوريا يصعد باستمرار سياسته في الاضطهاد والقمع والارهاب ، لدرجة أن الموقف في جنوب افريقيا لا يزال يتدهور .

ان تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري يعكس صورة قاتمة بالفعل لهذه السياسة التي تتمثل في الاستغلال القاسي ، والعنف الفاشم ، والقمع الاستبدادي من العنصريين البيض ضد الأغلبية الساحقة لسكان البلاد . ووفقاً للتقرير فان من بين ١٠٧ مليون من العاملين فسي جنوب افريقيا يوجد ٩ ملايين من الملونين ؛ وان أكثر من ٦٤ في المائة من اجمالي الأجور تدفع لـ ١٧ مليون من العمال البيض و ٣٦ في المائة الباقية تدفع لتسعة ملايين من العمال غير البيض بينما يعيش ٧٥ في المائة من السكان غير البيض في مستوى دون مستوى الفقر . ان اقتصاد جنوب افريقيا يقوم على الاستغلال الصريح للسكان غير البيض .

ان نظام بريتوريا العنصري الى جانب تعزيز سياسته للاستغلال والقمع ، قد أقام نظام البانتوستانات ، يكس فيها السود حتى يمكن أن يستخدموا كمستودع للعمالة الرخيصة لصالح اقتصاد الأقلية البيضاء ، وكمعسكر اعتقال ، يلقي فيه العاطلون ، ويساق اليه يوميا مئات الآلاف ممن لا مأوى لهم الذين يطردون قسراً من المناطق الحضرية كل يوم .

ان هذه البانتوستانات التي يطلق عليها " دول مستقلة " ، بXBث نادر ونفاق مكشوف ، قد أقيمت في معظمها على أراض قاحلة جرداء . هناك ٨٠ في المائة من السكان يفرض عليهم أن يعيشوا في ١٣ في المائة من الأراضي ، بينما يحتل البيض الذين يمثلون ٢٠ في المائة من السكان ٨٧ في المائة من أراضي جنوب افريقيا . وتملك الأقلية البيضاء معظم الأراضي الغنية ، وهي الأقلية التي تسيطر على جميع موارد البلد . وفي نفس الوقت ، يبدو ظلم الطبقة في البانتوستانات أكثر وضوحا إذ أنه يشتمل على الأسر ويجعل الأفارقة غرباء في أرضهم ويجردهم منها ويسعى إلى جعلهم مجموعة مشتركة من القوة العاملة المهاجرة في سبيل الدفاع عن امتيازات الأقلية البيضاء .

ان الأمر الذي يثير قلقنا بصفة خاصة عندما ننظر إليه في ضوء السلم والأمن في افريقيا والسلم والأمن الدوليين يتمثل في حقيقة أن جنوب افريقيا لا تزال تزيد من بأسها العسكري بمساعدة حلفائها الغربيين ، ولا سيما الولايات المتحدة ، الذين تحدوا الحظر التجاري على توريد الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن في قراره ٤١٨ ( ١٩٧٧ ) . لقد بلغ الاكتفاء العسكري لجنوب افريقيا الآن ٩٠ في المائة . ومن المقرر للسنة المالية ١٩٨١-١٩٨٢ أن تبلغ النفقات العسكرية لبريتوريا ٣٥ مليون دولار . وقد ورد في صحيفة النيويورك تايمز في ١٣ آب/أغسطس ١٩٨١ أن : " حكومة جنوب افريقيا قد زادت في الوقت الحالي من نفقاتها العسكرية بنسبة ٤٠ في المائة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٢ لمقاومة التهديدات الخارجية " .

والواقع أن هذه المبالغ الضخمة تستخدم لسحق النضال التحرري لشعبي ناميبيا وجنوب افريقيا وللقيام بأعمال العدوان والتخريب ضد أنغولا وموزامبيق وزامبيا ودول خط المواجهة الأخرى ولتخويف شعوب هذه البلدان وحملها على وقف مساعدة حركات التحرر الوطني في جنوب افريقيا . وهناك مصدر آخر يثير القلق العميق للمجتمع الدولي يتمثل في تواطؤ النظام العنصري لبريتوريا مع النظام الصهيوني في اسرائيل في المجالين العسكري والنووي . ووفقا لمقال نشر في شباط/فبراير ١٩٨٢ ، في مجلة " ميليتاريا " ، وهي مجلة رسمية فنية لقوات الدفاع في جنوب افريقيا ، ان جنوب افريقيا اما أنها تبني واما أنها قد اشترت فرقاطات اسرائيلية مزودة بصواريخ جبرائيل وبطوربيدات وطائرات هليكوبتر . وعلى نحو مماثل ، نشرت صحيفة السنداى تايمز اللندنية في أيار/مايو ١٩٨٢ أن :

" اسرائيل وجنوب افريقيا تطوران صاروخا انسيابيا يبلغ مداه ٤٠٠ ٢ كيلو متر

تقريبا وقنبلة نترونية ووسائل أخرى لا يصل القذائف النووية " .

مما يبعث على القلق أيضا المحاولات التي تبذلها أوساط الامبريالية لتحويل جنوب افريقيا الى  
مركز لحلف عسكري جديد سيعرف باسم منظمة معاهدة جنوب الأطلسي ( ساتو ) وسيضطلع ، فهي  
نصف الكرة الجنوبي ، بنفس الدور الذي تضطلع به منظمة معاهدة شمال الأطلسي ( ناتو ) فهي  
الشمال .

وبالمثل ، تتمتع جنوب افريقيا - في الميدانين الاقتصادي والمالي - بدعم بعض البلدان  
الغربية وبعض الشركات المالية الدولية التي لا يمكن لاقتصاد جنوب افريقيا أن يبقى دون دعمها .  
وقد نذكر هنا القرار الذي اتخذته صندوق النقد الدولي مؤخرا بمنح قرض لجنوب افريقيا يبلغ ١  
بليون دولار ، الأمر الذي يتعارض مباشرة مع توصيات الجمعية العامة . وقد تمثل ذلك التأييد  
أيضا في ممارسات حق النقض من جانب الأعضاء الغربيين الدائمين في مجلس الأمن ضد مشاريع  
القرارات الداعية الى فرض الجزاءات على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .  
ولم يؤد هذا الا الى تشجيع نظام بريتوريا على مزيد من الامعان في سياسته القائمة على الفصل  
العنصري وعلى ارتكاب جرائم جديدة .

وبعبارة موجزة ، ان بؤرة الاستعمار والعنصرية في الجزء الجنوبي من القارة الأفريقية  
ما زالت قائمة حتى اليوم لأنها تلائم المصالح السياسية والاقتصادية والاستراتيجية الطويلة الأجل  
للولايات المتحدة وبعض البلدان الأخرى الأعضاء في منظمة معاهدة شمال الأطلسي . وتعتبر  
هذه البلدان جنوب افريقيا رأس جسر في مناوئة البلدان الافريقية التقدمية وقاعدة عسكرية مضمونة في  
منطقة تتسم بأهمية استراتيجية ، وتسعى هذه الدول الى تهيئة الظروف المواتية لاستغلال الموارد  
الطبيعية لجنوب افريقيا ، أي الظروف التي تتيح لها جني أرباح ضخمة باستغلال السكان الأصليين  
وفي الحقيقة هناك التحام بين رأس المال في جنوب افريقيا ورأس المال الغربي .

وفي حين أن مذبحه الابرياء في شاربيل في ١٩٦٠ ، وفي سويتو في ١٩٧٦ ما زالت  
ماثلة في أذهاننا جميعا يبرز واقع جديد في جنوب افريقيا وهو واقع شعب أخضع لأمد طويل ، يؤكد  
ارادته على وضع حد لنظام الفصل العنصري البغيض المقيت .

ورغم الجهود التي تبذلها سلطات بريتوريا لادامة الوضع الراهن ولتكتيف القمع ، فان المقاومة الواسعة للفصل العنصرى ولا سيما الكفاح الذى يتسع نطاقه بصورة متزايدة الذى تشنه القوات الوطنية تحت راية المؤتمر الوطنى الافريقى قد بلغت ذرى جديدة واكتسبت مزيدا من الفعالية فى جنوب افريقيا . وكلما أمعن نظام الفصل العنصرى فى أعماله الاجرامية ازداد غضب شعب جنوب افريقيا الذى ينتفض مصمما على استعادة حريته وكرامته . لقد عبأت الشبيبة والمنظمات النقابية العمالية والمجموعات الدينية والجامعية والمنظمات غيرالحكومية قواها عبر العالم ، بل حتى داخل جنوب افريقيا ، للكشف عن طبيعة الحالة وخطورتها هناك . ان النظام العنصرى لبريتوريا باقترافه انتهاكات متعمدة للميثاق وللإعلان العالمى لحقوق الانسان قد دخل فى صراع مفتوح مع المجتمع الدولى بأسره .

وفى هذا السياق ، تشن لجنة لاو للتضامن مع الشعوب الافريقية الآسيوية داخل بلدى وخارجه حملة قوية ضد نظام الفصل العنصرى البغيض ، وبذلك فانها تساعد فى تحقيق أغراض السنة الدولية للتعبئة من أجل فرض جزاءات على جنوب افريقيا ، تلك السنة التى أعلنتها الجمعية العامة فى دورتها السادسة والثلاثين .

وحيث أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من الدول الموقعة على الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها ، فانها تؤيد تماما جهود الأمم المتحدة فى هذا المجال . ووفدى مقتنع بأنه طالما انتهجت جنوب افريقيا سياسة الفصل العنصرى ومارست الأشكال الأخرى للتمييز العنصرى فى ذلك البلد ستظل حقوق الانسان وكرامته عرضة للانتهاكات الجسيمة ، وسيظل السلم والأمن الدوليان معرضين للخطر بصورة مستمرة .

ولهذا ، فان من واجب المجتمع الدولى أن يؤكد من جديد التزامه بالكفاح ضد الفصل العنصرى وأن يجدده حتى يمكن اخيرا لشعوب الجنوب الافريقى التى اضطهدت واستغلت لأمد طويل أن تتمتع بالحرية وأن تمارس مسؤولياتها . ويدين وفد بلادى بشدة مايسمى بنظم البانتوستانات الذى لا يرمى فقط الى اضعاف الأغلبية الساحقة من السكان الأصليين فى جنوب افريقيا الذين يكافحون لتحقيق المساواة فى الحقوق فى الميدانين الاجتماعى والتعليمى وغيرهما بل يرمى أيضا الى اضعاف وحدة البلاد وتوطيد سيطرة الأقلية البيضاء .

ونحن أيضا ندين كل المساعدات التي تقدم الى نظام الأقلية العنصرية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو مالية لأن هذا يمثل اسهاما أو تواطؤا في جريمة الفصل العنصرى .

وختاما ، يود وفد بلادى أن يشيد بالقادة والمناضلين البواسل في المؤتمر الوطنى الإفريقى ومؤتمر عموم إفريقيا على نضالهم الباسل ضد بریتوريا الهمجى ومن أجل التحرير الشامل لبلادهم ان جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تود أن تؤكد أيضا على تضامنها مع شعب ناميبيا الباسل وقيادة المنظمة الشعبية لجنوب غرب إفريقيا في نضالهما التحررى من أجل اقامة مجتمع ديمقراطى يقوم على أساس مبادئ الانسانية والعدالة .

السيد الفكى ( السودان ) : يسعدني ان أعرب لكم باسم وفدنا عن تقديرنا التام واشادتنا الكاملة بالجهود العظيمة التي بذلتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى للأمم المتحدة برئاسة الأخ السفير الحاج يوسف ميتماسولى في إعداد التقرير المعروض أمامنا فى الوثيقة A/37/22 وملحقاتها . لقد جاء هذا التقرير وافيا وحاولا لكافة الجوانب المتعلقة بسياسات الفصل العرقى والتمييز العنصرى التي تمارسها حكومة الأقلية العنصرية في جنوب إفريقيا ، ومتضمنة للأنشطة والمسؤوليات التي قامت بها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى خلال عامنا هذا ، الى جانب العديد من التوصيات الهامة والحاسمة التي تقترحها اللجنة الخاصة على الاسرة الدولية في سبيل القضاء على سياسات جنوب إفريقيا اللاانسانية .

كما يود وفدنا ان يتقدم بثنائه واشادته للسيد أنوقا ردى ، مدير مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصرى ولكافة أعضاء المركز على جهودهم وتفانيهم في خدمة ودعم الحملة الدولية للقضاء على سياسات الفصل العرقى .

ان مسألة الفصل العرقى في جنوب إفريقيا هي احدى المسائل السياسية المرتبطة بحقوق الانسان التي ظلت تهزق منظمة الأمم المتحدة والمجتمع الدولى بأسره طوال ما يزيد عن ثلاثين عاما وتتطلب الاهتمام الدولى والادانة الجماعية لأنها فاقت حد الجريمة ضد الانسانية كلها .

ان نظام الفصل العرقى الذى تنتهجه الأقلية البيضاء العنصرية في جنوب إفريقيا هو سبب ووصمة عار في جبين الانسانية باجمعها لما يكتنفه من انتهاك صارخ لاساسيات حقوق الانسان ، واضطهاد واستغلال بشع للغالبية العظمى وهم سكان البلاد الاصليون ، كما أنه لا يمثل فقط مأساة

يعاني منها الملايين المضطهدون في الجزء الجنوبي من قارتنا بل يشكل بغلوائه أيضا تهديدا للأمن والسلم ليس فقط بالنسبة لأفريقيا ومنطقة المحيط الهندي وجنوب الأطلسي فحسب ، بل وللعالَم أجمع . ولذا فانه يستوجب على جميع الشعوب والحكومات المحبة للسلم والحرية والكرامة الانسانية اتخاذ كافة الخطوات لدعم وترقية التضامن الدولي للعمل على عزل نظام جنوب افريقيا العنصرى وفرض كافة العقوبات عليه الى جانب تقديم الدعم والتأييد لحركات التحرر الوطني في جنوب افريقيا ، حتى يعود الحق للأغلبية العظمى من السكان في السيادة والحرية والاستقلال .

يتابع السودان باهتمام وقلق شديد ين تدور الأوضاع وتوترها في جنوب افريقيا بسبب تصعيد النظام العنصرى لعمليات القمع التعسفي والتعذيب الوحشي ضد الغالبية العظمى من السكان الأصليين . فما زال النظام العنصرى يواصل حملاته الشرسة لملاحقة جميع المناضلين الشرفاء واعتقالهم وتعذيبهم الذين يرفضون سياسة الفصل العرقي ، ولم يكتف هذا النظام العنصرى بسجن الثوار واعتقالهم ونفيهم فقط ، بل عمد أيضا الى اغتيال المثات غدرا واعدام العديد من المناضلين شهداء الحرية والكرامة الانسانية . ففي شباط / فبراير من عامنا هذا امتدت اليد العنصرية الآثمة الى تعذيب المناضل نيل اجيت ، امين اتحاد العمل الافريقي في الترانسفال حتى الموت في منفاه ، كما حصدت بالرصاص طلاب المدارس والعمال الثائرين ضد سياسة الفصل العرقي . كما تشير الاحصاءات المؤلمة الى أن النظام العنصرى قد قام منذ اعلانه لسياساته العنصرية والى يومنا هذا باقتلاع أكثر من ثلاثة ملايين من المواطنين السود من ديارهم وتعريض أكثر من ثلاثة عشر مليونا من السود والملونين للاعتقال والمحاكمة لا لجريمة ارتكبوها سوى رفضهم لسياسات الفصل العرقي ولقوانين العرور التي تحد من حريات انتقالهم .

ان المعاناة والظروف القاسية والالانسانية التي يعيشها السجناء السياسيون في جنوب افريقيا تفرض على أعضاء هذه الجمعية الموقرة السعي لتنفيذ التوصيات التي وردت في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى والتي تدعو الأعضاء الى بذل كافة الجهود حتى يتم اطلاق سراح هؤلاء السجناء ، وعلى رأسهم البطل المناضل نيلسون مانديلا المعتقل بجزيرة روبن منذ عام ١٩٦٤ ورفقاؤه من السجناء السياسيين والى وقف المحاكمات التعسفية التي تقوم بها سلطات بريتوريا ضد هم . وأود هنا أن أنقل للأسرة الدولية ان جامعة جوهنا بجمهورية السودان الديمقراطية

قد منحت درجة الدكتوراة الفخرية للمناضل الافريقي نيلسون مانديلا عند احتفال الجامعة في كانون الأول / ديسمبر الماضي بتخريج أول دفعة لها ، ويأتي هذا التكريم في سياق الحملة الدولية لاطلاق سراح السجناء السياسيين وفي مقدمتهم مانديلا ورفاقه ، ولتقديم العون المادي والادبي لهم ولاسرهم .

يبدو جليا ان النظام العنصري في جنوب افريقيا سادر في غيه ، ان أنه رغم الشجب والادانة الدولية المتزايدة لسياساته ، مازالت سلطات بريتوريا تسن المزيد من التشريعات والقوانين التمييزية والعرقية ، وتستمر في اقامة ما يسمى بالباتلستانات أو الدويلات ذات الاستقلال المزعوم .

ولقد حذرنا في هذا المحفل وفي غيره من محافل دولية من مخاطر ومغبة ما تخطط لـه وتنفذه جنوب افريقيا بابتداعها لاسلوب جديد تحاول به اطالة عمر نظام الاقلية العنصرية في التحكم والسيطرة . فما تسميه جنوب افريقيا بسياسة " التغيير التدريجي " هي مجرد تغييرات هامشية لا تمس جوهر نظام الفصل العرقي البغيض الذي يضمن للأقلية البيضاء دوام تسلطها وقهرها ونهبها لخيرات الارض ويفرض على الغالبية من السكان الأصليين العيش مقهورين ومستعبدين في أراضيهم وديارهم . كما انها مراوغة تحاول بها الأقلية العنصرية الحاكمة ايهام الأسرة الدولية بأن تحسنا سيطراً على سياسات نظامها اللاانساني .



ان على الطغمة العنصرية في بريتوريا ان تعي بأن الأوضاع في جنوب افريقيا وسياسات الفصل العرقي لا تحتاج لتغييرات تدريجية أو هامشية ، ولكنها تستوجب تغييرا جذريا يجتث ويقتلع النظام العنصري من جذوره ، ويخلق مجتمعا ديمقراطيا عادلا ، يكفل للأغلبية العظمى حقهـا المشروع في الحرية والسيادة ، وهو حق لا بد عائد - طال الزمن أم قصر - في ظل النضال البطولي والمقاومة الوطنية التي تنتظم جنوب افريقيا اليوم - .

شهد عامنا الفات حداثا هاما ، يعد منعطفا تاريخيا في سياق تصعيد وتكثيف العمل الدولي للقضاء على سياسات الفصل العرقي في جنوب افريقيا ، ونقصد بذلك عقد المؤتمر الدولي لفرض العقوبات . على جنوب افريقيا في باريس . فقد أكد اعلان باريس أهمية وضرورة التنفيذ والتطبيق الدولي للعقوبات ضد نظام جنوب افريقيا ، في اطار الفصل السابع من ميثاق هذه المنظمة لتحقيق التزام جنوب افريقيا بقرارات المنظمة مشيرا الى ان الخيار واضح بين تصعيد الخلاف وفرض العقوبات الدولية في حالة فشل المحادثات لايجاد حلول سلمية . وناشد الاعلان القوى الدولية ، التي مازالت تعارض فرض العقوبات على نظام جنوب افريقيا ، مراعاة وجهة نظر غالبية أعضاء الأسرة الدولية وتغيير سياساتها تجاه النظام العنصري في بريتوريا لتتماشى مع قرارات منظمة الأمم المتحدة . ان الهدف من فرض العقوبات هو ارغام حكومة جنوب افريقيا على انهاء سياسات الفصل العرقي وقيام مجتمع غير عنصري ، يتمتع فيه الجميع بالحقوق المتساوية على اختلاف أصولهم والوانهم واديانهم . وكخطوة عاجلة هامة في سبيل ترقية العمل الدولي الجماعي لمعالجة الأوضاع المتردية في جنوب افريقيا ، اعتمدت الجمعية العامة بقرارها ١٧٢/٣٦ ب اعلان باريس ، كما اعلنت أيضا اعتبار عامنا الحالي ١٩٨٢ عاما دوليا لتكثيف الجهود وتصعيد العمل الدولي لفرض العقوبات على جنوب افريقيا ، داعية جميع الحكومات والمنظمات والهيئات للمشاركة الفعالة والايجابية لتنفيذ برامج وأهداف العام الدولي بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة .

ويرى وفدنا بأن الأنشطة المتعددة والجهود المختلفة التي بذلت على الأصعدة الدولية والاقليمية والقومية في سياق الاحتفال بالعام الدولي ، قد ساعدت في تنوير الرأي العام العالمي بمدى فداحة الأوضاع في جنوب افريقيا ، وفي استقطاب الدعم والتأييد لمعالجة تلك الأوضاع المتردية . فقد شهد عامنا الحالي عدة مؤتمرات دولية واقليمية هامة ، لتكثيف العمل لمناهضة

الفصل العرقي ، أهمها المؤتمر العالمي بشأن أوضاع النساء في ظل نظام الفصل العرقي ، وهو المؤتمر الذي عقد في بروكسل ببلجيكا ، والمؤتمر الاقليمي لتكريس وشحن جهود الدول الآسيوية ضد الفصل العرقي ، وقد عقد في أيار/مايو من هذا العام بمانيتا بالفلبين . وعلى الصعيد القومي اعلنت الكثير من الحكومات والهيئات عن احتفالها بالعام الدولي . وفي هذا الصدد يود وفد السودان أن يشير الى أن مجلس الشعب القومي بجمهورية السودان الديمقراطية ، الى جانب بعض مجالس الشعب الاقليمية ، قد عقدت خلال حزيران /يونيه ١٩٨٢ جلسات خاصة كرست للاحتفال بهذا العام الدولي ، كما قامت وسائل الاعلام السودانية كلها بتكثيف حملاتها الاعلامية ضد نظام الفصل العرقي في جنوب افريقيا .

لقد أكد لنا الواقع على مدى الستة والثلاثين عاما الماضية من عمر منظمتنا الموقرة ، ان النظام العنصرى في جنوب افريقيا لن يتخلى طواعية عن ممارسة سياساته العنصرية ، طالما أنه يتلقى الدعم السياسي والادبي والتعاون الاقتصادي والعسكرى من بعض الدول الأعضاء في هذه المنظمة . فتلك الدول بتعاونها المتنامي ودعمها المتعاظم لذلك النظام العنصرى تشجعه على المضي قدما في سياساته الوحشية البربرية . وينبغي اذا كانت هنالك شمة جديدة أو تصميم للقضاء على نظام جنوب افريقيا العنصرى ، ان تلتزم كافة الدول بتحمل مسؤولياتها بممارسة أقصى أنواع الضغوط على ذلك النظام ، وأن تطبق الأحكام والتدابير الواردة في الفصل السابع من الميثاق ، والالتزام التام والتنفيذ الفوري لقرار مجلس الأمن ٤١٨ ( ١٩٧٧ ) ولبرامج اعلان باريس بشأن تطبيق وفرض العقوبات على جنوب افريقيا ومقاطعتها لكافة المجالات والنشاطات .

ما زالت حكومة جنوب افريقيا تواصل تهديداتها وغاراتها العدوانية على الدول المجاورة ، وبالذات دول المواجهة الافريقية . ففي عامنا هذا اعتدت على أراضي أنغولا وموزامبيق وزامبيا وسيشل مسببة خسائر فادحة في الارواح . والممتلكات ، كما لا حقت باعتدائها المناضلين الذين التجأوا لبعض الاقطار المجاورة .

ان دول المواجهة الافريقية التي تتحمل بشجاعة وتضحية مسؤولياتها في تأييد ودعم الكفاح التحررى في جنوب افريقيا ينبغي أن تجد من الاسرة الدولية كل عون ومساعدة ، حتى تتمكن من حماية استقلالها ووحدة أراضيها وتعويض الخسائر التي تلم باقتصادياتها ومواردها الطبيعية ،

من جراء تلك الغارات الوحشية . ونود هنا أن نؤكد تأييدنا التام لضرورة اعتبار أن أى تهديد تقوم به حكومة جنوب افريقيا العنصرية ضد دول المواجهة ، هو بمثابة اعتداء على الأسرة الدولية ، وانتهاك وانتقاص لمنظمة الأمم المتحدة . وللمبادئ والاهداف السامية التي قامت من اجلها . كما نود وفدنا ان يلفت الانتباه الى أهمية المؤتمر الدولي للتضامن مع دول المواجهة الافريقية وحركات التحرير المزمع عقده في شباط/فبراير من العام القادم في لشبونة بالبرتغال ، الذى ستشارك فيه العديد من الدول والهيئات والمنظمات بغرض دراسة وتقييم الأوضاع فى دول المواجهة من جراء تعرضها للهجمات العدوانية المتكررة من جنوب افريقيا ، ووضع استراتيجية عملية لتقديم المساعدات لتلك الدول . ونأمل أن ينجح المؤتمر المرتقب في لفت انتباه وتنوير الرأى العام في غرب أوروبا خاصة وفي العالم قاطبة ، الى ضرورة استقطاب وتقديم الدعم والمساعدة المادية والمعنوية لدول المواجهة وحركات التحرير في جنوب افريقيا .

في ختام بياني هذا ، أود أن ألفت انتباه هذه الجمعية الموقرة الى خطورة تزايد التعاون المشترك بين النظامين العنصريين في جنوب افريقيا واسرائيل . لقد أوضح لنا الملحق رقم "١" من تقرير اللجنة الخاصة بمناهضة الفصل العنصرى التطورات الأخيرة في العلاقات والتعاون الآثم بين جنوب افريقيا واسرائيل في المجالات السياسية والعسكرية والنووية والاقتصادية والثقافية ، الى جانب تبادل زيارات الوفود الرسمية والشعبية . وان تزامن ازدياد الهجمة العنصرية واللاانسانية ضد الوطنيين الافارقة من قبل نظام بريتوريا ، مع ممارسات نظام تل أبيب العنصرى ، يلقي المزيد من الضوء على طبيعة التحالف غير المقدم بين النظامين اللذين حظيا دون سواهما بأداة واستنكار العالم بأسره .

ونود هنا ان نهيب بالأسرة الدولية لمواصلة جهودها لاتخاذ كافة الخطوات اللازمة لممارسة كل أنواع الضغوط لردع هذين النظامين العنصريين عليهما يعودان لرشد هما ويخضعان للقوانين والأعراف الدولية ولعيثاق هذه المنظمة حتى يتم تقرير المصير والحرية لشعوب جنوب افريقيا وفلسطين .

السيد ايسيناليف ( اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ) : (ترجمة شفوية عن الروسية) : ان وفد الاتحاد السوفياتي ، وهو يأخذ الكلمة من هذا المنبر السامي للجمعية العامة للأمم المتحدة ، يود ان يقرر ان الشعب السوفياتي ، وفي واقع الأمر كل البشرية التقدمية ، تحتفل في الوقت الراهن بالذكرى الخامسة والستين لانتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية الكبرى ، الستة فتحت عصرا جديدا في تاريخ البشرية ، هو عصر التجديد الاجتماعي للعالم ، وسقوط نظام القمع الاستعماري واستعباد الشعوب .

ان انتصار الثورة الاشتراكية في روسيا في عام ١٩١٧ قد أصبح اشارة ضوء للحركة الجماهيرية العريضة لكل الشعوب المضطهدة لكي تنهي كل اشكال التبعية الاستعمارية . وقد برهنت دولة العمال والفلاحين التي انشأتها ثورة أكتوبر منذ البداية على انها حليف قوى لحركات التحرر الوطنية . واصبحت سياسة القوميات التي وضعها لينين تعني خلال فترة قصيرة تحول الاجزاء المتخلفة من روسيا الى جمهوريات اشتراكية مزدهرة ، واقامة العلاقات المتساوية بين الجماعات العرقية المختلفة في البلاد ، وهذا قدمت مثالا هاما للشعوب التي تناضل من أجل استقلالها الوطني وحقوقها السيادية وحققها في تجديد الهيكل السياسي والاجتماعي الخاص بها . واليوم فان بلدنا ينمي علاقات ودية مع عشرات البلدان المتحررة الفتية .

وفي العقود القلائل الماضية تلقى النظام الاستعماري القمعي العالمي ضربات قوية . وعلى القارة الافريقية حدثت تفسيرات غيرت جذريا الخريطة السياسية لافريقيا . وفي الوقت الراهن ان احد البنود الملحة والهامة على جدول أعمالنا هو مهمة القضاء السريع على تلك الظاهرة المخجلة من ظواهر عصرنا ، وهي الجيوب المتبقية من الاستعمار والعنصرية وأبغض مظاهرها وهو الفصل العنصري القائم على الارهاب والعنف ضد ٢٠ مليونا من الافريقيين يشكلون الأغلبية في جمهورية جنوب افريقيا .

ان الأمم المتحدة يمكن ان يعزى اليها فضل اتخاذ عدد من القرارات المفيدة التي تدعم النضال ضد سياسة الفصل العنصري غير الانسانية التي يتبعها نظام جنوب افريقيا الاستبدادي . وقد اسهمت الأمم المتحدة اسهاما كبيرا في عرض جرائم العنصريين في جنوب افريقيا وتعبئة الرأي العام العالمي في جميع بلدان العالم لصالح النضال ضد الفصل العنصري .

وفد الاتحاد السوفياتي يود ان يثني على العمل الكبير الذي قامت به اللجنة الخاصة

لمناهضة الفصل العنصرى ، بقيادة ممثل نيجيريا الدائم في الأمم المتحدة السفير مايتاما سولسى ونأمل في أنه سوف يستمر نجاح عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ولتستمر الدعوة الى النضال ضد سياسة الفصل العنصرى غير الانسانية التى تمارسها جنوب افريقيا .

لقد وصفت الأمم المتحدة سياسة الفصل العنصرى الاستبدادية بأنها جريمة ضد الانسانية وأدانت الجمعية العامة بشدة النظام العنصرى في جنوب افريقيا لقمعه الواسع لمعارضى الفصل العنصرى ، مؤكدة بذلك شرعية نضال شعب جنوب افريقيا المضطهد وحق منظمة تحريره الوطنية في استخدام كل الوسائل المتاحة ، بما فيها النضال المسلح ، من أجل تولي السلطة ووضع نهاية لنظام الفصل العنصرى وضمان ممارسة جميع الشعوب في جنوب افريقيا لحقها في تقرير المصير . وفي نفس الوقت طالبت الجمعية العامة جميع الدول بأن تعطي كل المساعدة اللازمة لشعب جنوب افريقيا المضطهد ولحركة تحريره الوطنية في نضالها العادل من أجل حقوقها .

وأكد مجلس الأمن في القرار ٤٧٣ ( ١٩٨٠ ) ان سياسة الفصل العنصرى التى يمارسها العنصريون في جنوب افريقيا " هي جريمة ضد ضمير الانسانية وكرامتها وانها تتعارض مع حقوق الانسان وكرامته ، ومع ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وتزعزع السلم والأمن الدوليين على نحو خطير ( القرار ٤٧٣ ( ١٩٨٠ ) ، الفقرة ٣ ) .

ان مجلس الأمن كذلك قد أدان اذاعة قوية النظام العنصرى في جنوب افريقيا على عمله على زيادة تفاقم الموقف ، وقمعه لمناوئى سياسة الفصل العنصرى ، واغتياى المتظاهرين العزل والمحتجزين السياسيين ، واعاد مرة أخرى تأكيد شرعية نضال شعب جنوب افريقيا للقضاء على الفصل العنصرى وانشاء مجتمع ديمقراطى .

ومع ذلك ، ورغم الاحتجاجات المتكررة التى اعرب عنها المجتمع الدولى ، يواصل نظام الفصل العنصرى الاجرامى سياسته القائمة على الاستغلال القاسى ، وأعمال العنف والقمع ضد السكان الأصليين لجنوب افريقيا . ان الفقر ، والجوع والبطالة ، والعرض والعيش في خطر دائم هي الظروف التى يعيش في ظلها السكان السود في جنوب افريقيا . وهؤلاء الافارقة محرومون من أية امكانية للتعليم والخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية . وتحقق الاحتكارات الامبريالية ارباحا ضخمة عن طريق استغلالها للعمال السود ، الذين يمثلون ٨٠ في المائة من

من سكان جنوب افريقيا . وهذه المكاسب الضخمة في التحليل النهائي ، هي ما يحدد سياسة الدولة في جمهورية جنوب افريقيا التي تستند اساسا الى الاستعمار والعنصرية ، الأمر الذي ينعكس فيما يسمى بنظام التنمية المنفصلة وانشاء البانتوستانات .

ويتم توطين حوالي ٧٠ في المائة من سكان جنوب افريقيا في مناطق تغطي ١٣ في المائة من اراضي البلاد . وتتحول البانتوستانات الى مستودعات ضخمة للعمالة الرخيصة ، حتى أصبح الذين يعيشون فيها غرباء في بلد هم . وفي نفس الوقت تهدف سياسة البانتوستانات أيضا الى الحفاظ على السلطة السياسية الحقيقية في أيدي الأقلية البيضاء . والطريقة الوحيدة بالنسبة للنظام العنصري لكي يبقى على استغلاله الضخم للعمال السود ، هي الاعتماد على استخدام القوة .

ولهذا السبب ، ينفق نظام الفصل العنصري المزيد والمزيد من الأموال على الشرطة وجهاز القمع العسكري . ان أى اجراء يتخذ ضد نظام الفصل العنصري اللانساني يواجهه بالقمع المتزايد نظام جنوب افريقيا ، الذي لجأ الى اطلاق الرصاص على غير المسلحين وتعذيب الوطنيين وسجنهم ومنع المنظمات الوطنية للشعب المضطهد من القيام بأنشطتها .

ورغم هذا القمع الشديد يتم دعم وتعزيز نضال شعب جنوب افريقيا ضد الفصل العنصري وطلبة هذا النضال هي المؤتمر الوطني الافريقي .

ان العنصريين في بريتوريا لم يكن بوسعهم ان يتجاهلوا مختلف قرارات الأمم المتحدة وأن يدأبوا على سياسة الفصل العنصري او ان يواصلوا الاحتلال غير المشروع لناميبيا ويزيدوا من أعمال العدوان المسلح على الدول الافريقية ذات السيادة بدون التأييد الكبير والتواطؤ من جانب الدول الغربية ، لاسيما الولايات المتحدة ، التي تحاول الابقاء على جنوب افريقيا العنصرية كموقع متقدم في حربها ضد حركات التحرر الوطنية على القارة الافريقية .

لقد أعلنت البلدان الافريقية بحزم أن تأييد نظام الفصل العنصرى يعادل تشجيع سياسة الارهاب المؤسسي التي يمارسها العنصريون في جنوب افريقيا ، ومع ذلك ، تغفل حكومتها الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الغربية الاخرى ، في علاقاتها مع نظام بريتوريا القسورات ذات الصلة للامم المتحدة ، لقد استخدمت الولايات المتحدة حق النقض عندما عرض مشروع القسور الذى يدين العدوان ضد أنغولا ، للتصويت في مجلس الأمن . وهذا يبين بوضوح انها كانت شريكا للمعتدين . ان عدوانية نظام بريتوريا تنمو مع ازدياد المساعدة التي تقدم الى هذا النظام من حماته فيما وراء البحار . كذلك فان التكس المكثف للقوة العسكرية يعكس مطامح جنوب افريقيا في أن تلعب دور رجل الشرطة في المنطقة ، وهو الدور الذى حددته لهـــــــ واشنفتن .

وكما أوضح تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى فان أعمال الولايات المتحدة لا توضح فقط عدم استعدادها للتعاون في تطبيق العقوبات والاجراءات الدولية الاخرى ضد الفصل العنصرى ، ولكنها تظهر أيضا بعض الاتجاهات الخطيرة . ان هذا التقرير ينص على ما يلي :

" قد أسس ذلك البلد سياسته على مقدمة منطقية مؤداها أن جنوب افريقيا حليفه التقليدى . . . . . وسعى الى وصف المناضلين من أجل الحرية ، الذين يخاطرون بحياتهم في كفاح مشروع من أجل العبادئ المكرسة في الميثاق . . . بأنهم "ارهابيون" في الوقت الذى بدأ فيه اتباع سياسة يطلق عليها "الاشتراك البناء" مع النظام العنصرى ؛

" واستخدم ذلك البلد حق النقض ضد مشروع القرار المقدم في مجلس الأمن في ٣١ آب/اغسطس ١٩٨١ والذى يدين العدوان الهائل الذى ارتكبه نظام حكم جنوب افريقيا ضد أنغولا ، مما عرقل أى اجراء لمجلس الأمن بشأن أعمال العسك وان المستمرة التي يرتكبها ذلك النظام ؛

" ولقد تراخى في تنفيذ الحظر الذى فرضه على الاسلحة فضلا عن تنفيذ قراراته السابقة بوقف التعاون مع جنوب افريقيا في المجال النووى ، وزاد من علاقاته الاقتصادية وغيرها من العلاقات مع جنوب افريقيا . " ( A/37/22 ، الفقرة ٣٢٩ ( أ ) و ( ب ) و ( ج ) ) وقد أكدت " ترانس افريكا نيوز " ، الصادرة في واشنطن في حزيران / يونيه ١٩٨٢ أنه :  
" من الواضح أن نظام جنوب افريقيا يشكل النقيض التام للقيم التي تعتنقها الديمقراطية الامريكية .

" بيد أن ادارة ريفان لم تفعل سوى أن شجعت عناد جنوب افريقيا بالنسبة لقضية اقتسام السلطة عن طريق وصفها بأنها بلد صديق ومعاملتها كحليف . . . وواصلت الولايات المتحدة توسيع نطاق علاقاتها الودية مع هذا النظام عن طريق ما يلي : الدفع عنه في الأمم المتحدة ، انتهاك الحظر الالزامي على الامداد بالاسلحة الذى فرضته الأمم المتحدة . . . وعرضها تجديد التعاون النووى مع جنوب افريقيا . . . ( المرجع نفسه ، الفقرة ٣٣١ ) .

لقد عبرت اللجنة الخاصة المناهضة للفصل العنصرى عن قلقها الشديد بسبب تعاون الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مع جنوب افريقيا ، لأن هذا التعاون يفرى نظام بريتوريا بمواصلة جهوده للابقاء على الفصل العنصرى ، ولجعل النضال المشروع الذى يشنه الشعب المقهور في جنوب افريقيا أكثر صعوبة .

وفي هذا الصدد ، نص اعلان مؤتمر باريس بشأن فرض جزاءات على جنوب افريقيا على ما يأتي :

" ان استمرار بعض الدول الغربية وشركاتها عبر الوطنية في التعاون السياسي والاقتصادى والعسكرى مع نظام جنوب افريقيا العنصرى يشجعه على المضي في عناده وتحديه للمجتمع الدولى ، ويشكل عقبة رئيسية امام ازالة نظام الفصل العنصرى ، الاجرامى والالانسانى ، القائم في جنوب افريقيا وامام تحقيق شعب ناميبيا لتقرير المصير والحريسة والاستقلال الوطنى . " ( A/CONF.107/8 ، ص ٤٠ ، الفقرة ٢١ )



ان الطموحات النووية لجنوب افريقيا مشيرة للخوف بشكل خاص . لقد خلقت جنوب افريقيا امكانياتها النووية عن طريق المراوغة فيما يتعلق بنظام ضمانات الأمن الدولية ، وهذه الامكانيات - كما قرر الاخصائيون - جعلت جنوب افريقيا على وشك التوصل الى صناعة قنبلتها النووية . وفي هذا الصدد ، ينبغي أن نذكر أنه في ١٩٧٧ كانت جنوب افريقيا على وشك الانتهاء من العمل في صنع سلاح نووي وأعدت باستعدادات عاجلة لاختباره . ان رفض جنوب افريقيا القاطع ان توقع على معاهدة منع الانتشار ، وأن تضع جميع أنشطتها النووية تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية يؤكد جميع هذه الشكوك . وبالإضافة الى ذلك ، ينبغي أن نأخذ في الاعتبار أن سلطات جنوب افريقيا ذكرت في العام الماضي أنها سوف تحافظ على " حقها " في استخدام الاسلحة الذرية ضد الدول المجاورة .

ان الصناعة العسكرية في جنوب افريقيا ، التي قامت بدعم من الدول الامبريالية ، تعمل بنشاط شديد . انها تقوم بتصنيع الاسلحة بأسلوب يتفق مع التكنولوجيا العسكرية المعاصرة بمقتضى تراخيص غربية . وفي نفس الوقت ، تواصل هذه السلطات شراء التكنولوجيا من الخارج على نطاق واسع . ورغم الحظر الذي تفرضه الامم المتحدة ، فان بعض البلدان الغربية تواصل تزويد بريتوريا بأنواع مختلفة من الاسلحة . ولهذا الغرض ، فان هذه البلدان تستخدم في بعض الاحيان بلداً ثالثاً ، وصفة خاصة اسرائيل .

ان الميزانية العسكرية لجنوب افريقيا في ١٩٨٢ - ١٩٨٣ تبين زيادة كبيرة في الانفاق من أجل الدفاع . لقد زادت هذه النفقات بنسبة ٢٤ في المائة عما كانت عليه في ١٩٨٠ - ١٩٨١ وسوف تخصص الميزانية العسكرية لعام ١٩٨٣ ما يزيد على ١.٦ مليون راند للصندوق الخاص بأبحاث الطاقة الذرية .

ولا شك أن جهود الدول الغربية لتعزيز النظام العنصرى في جنوب افريقيا وتأييده تأييداً شاملاً ، تعد جزءاً لا يتجزأ من خطط الامبريالية البعيدة المدى للحصول على أرض خسرتها من قبل في افريقيا ، ولتحرم الشعب الافريقى من الانتصارات التي حققها في نضاله الوطنى التحررى ولتكملة بنوع جديد من التبعية للامبريالية الجديدة .

ويمكن للبشرية أن توجه ثلاث تهمة أساسية الى نظام جنوب افريقيا : نظام الفصل العنصرى البغيض ، واحتلاله الاستعماري لناميبيا ، وعدوانه المستمر ضد البلدان الافريقية المستقلة المجاورة ويكفي أى من هذه التهم لتتخذ الامم المتحدة اجراء ضد هذا النظام الاجرامي ، وهذا هو المطلب الذى أعربت عنه الغالبية العظمى من الدول الاعضاء في الامم المتحدة .

ان حكام هذا البلد ، الذى يعتبر أرض تجارب حقيقية للفصل العنصرى وللعنصرية ، يصرون على ممارسة سياستهم المناهضة للشعب ، والتي تعتبر اهانته غير محتملة للأسس المبدئية للتفكير القانوني والسياسي الدولي المعاصر ، ولحقوق البشرية وضميرها وكرامتها . وهي في أعين جميع شعوب العالم ، سياسة شريرة من الاعمال السوداء للافارقة البيض في هذا البلد .

لقد كانت هناك حاجة ملحة ، منذ زمن طويل ، لأن يعتمد المجتمع الدولي جزاءات ضد جنوب افريقيا ومن المهم أن نلاحظ أن الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة أعلنت عام ١٩٨٢ السنة الدولية للتعبئة من أجل فرض جزاءات على جنوب افريقيا .

ان الاتحاد السوفياتي يصادق تماما على اقتراحات البلدان الافريقية بأن يعتمد مجلس الامن جزاءات شاملة ضد جنوب افريقيا كما ورد في الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . ونحن نرحب بمراعاة جميع الدول بدقة ، العقوبات التي فرضها مجلس الامن فعلا ضد نظام بريتوريا ولا يقيم الاتحاد السوفياتي أية علاقات مع جنوب افريقيا في المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية والعسكرية أو غيرها . وبالتالي ليست هناك أية معاهدة مع بريتوريا أو اتفاقات تتعلق بمنح تراخيص لها .

ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يعارض التعاون المستمر بين بلدان منظمة حلف شمال الاطلسي وبعض البلدان الاخرى مع نظام جنوب افريقيا ، رغم قرارات الامم المتحدة المتعددة بشأن هذا الموضوع ، وصفة خاصة في المجال النووي ، الذى يأخذ شكل تقديم التكنولوجيا والامداد بالمواد والمعدات والمساعدة التقنية للبرنامج النووي لجنوب افريقيا وشراء اليورانيوم منها .

ان المجتمع الدولي لا يستطيع أن يقبل بقاء نظام الفصل العنصرى اكثر من ذلك . ويتعين على الامم المتحدة أن تتخذ الخطوات الفعالة للقضاء على معقل الاستعمار والعنصرية في الجنوب الافريقي . وهذا واجب الزامي يجب أن تضطلع به ازاء الشعوب الافريقية المكافحة . ويتعين على هذه الدورة للجمعية العامة ، كما يرى الوفد السوفياتي ، أن تعرب عن اذانتها لتلك البلدان التي لم تكف حتى الآن عن التعاون مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والنووية ، وفي غيرها من المجالات ، تلك البلدان التي توفسر لجنوب افريقيا الحماية السياسية والدبلوماسية ، بل وتذهب الى أبعد من ذلك فتعلن رسميا أنها حليف استراتيجي لها . ومن الضروري أن نضمن أن تقوم جميع الدول بمراعاة الحظر السدئ فرضه مجلس الأمن على توريد الأسلحة الى نظام جنوب افريقيا وانهاء كل أشكال التعاون مع جنوب افريقيا في المجال النووى ، وأن يتخذ مجلس الأمن الخطوات الكفيلة بمنع جنوب افريقيا من امتلاك الأسلحة النووية .

ان الاتحاد السوفياتي مصر على انتهاج السياسة اللينينية القائمة على السلم والصداقة بين الشعوب ، كما حددت في برنامج السلم للثمانينات ، الذى أقره المؤتمر السادس والعشرون للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي . والاتحاد السوفياتي يقف دوما الى جانب المناضلين ضد الامبريالية والاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى . وقد قدمنا المساعدة اللازمة في الماضي ، وسنستمر في تقديمها في المستقبل ، دعما للكفاح العادل للشعب الناميي بزعامة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الممثل الأصل للشعب الناميي .

ونحن نقف أيضا الى جانب الدول الافريقية التي تتطلع الى أن تتصرف بحرية في ثرواتها الوطنية ، وأن توجهها الوجهة التي تريدها هي ، وأن تحقق الاستقلال الاقتصادى والمساواة الحقيقية في العلاقات الاقتصادية الدولية . تلك هي سياستنا الأساسية . وكما أكد السيد ليونيد بريجينيف ، الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، ورئيس مجلس رئاسة السوفييت الاعلى للاتحاد السوفياتي ، في كلمته التي ألقاها في باكو في ٢٦ ايلول / سبتمبر :

\* وفيما يتعلق بالشؤون الدولية ، فان الاتحاد السوفياتي يحيد ، بصورة عامة ، تعزيز دور الدول التي تحررت من نير الاستعمار أو شبه الاستعمار والتي بدأت السير في طريق الاستقلال والتقدم . ونحن على اقتناع بأن سياسة تلك البلدان يمكن أن يكون لها أثر مفيد جدا على الوضع الدولي .

لقد أعلن وفد بلادي ، في حديثه عشية الذكرى الستين لانشاء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أن الاتحاد السوفياتي سيواصل بمثابرة ودأب انتهاج سياسة تأييد حركات التحرر الوطني ، متخذا موقفا حازما ضد مكائد الامبريالية العدوانية ، ومؤيدا اتخذت القرارات الحاسمة لاستئصال الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري .

السيد لي كيم تشونغ ( فييت نام ) ( ترجمة شفوية عن الفرنسية ) : تنظر الجمعية

العامة هذا العام مسألة سياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، في إطار يتسم من ناحية بتقوية وانتشار النضال ضد نظام بريتوريا اللانساني في الجنوب الافريقي وفي بقية أرجاء العالم ويتسم من ناحية أخرى بقلق المجتمع الدولي الخطير ازاء الأعمال الاجرامية التي ترتكبها جنوب افريقيا ، التي تضاعف جهودها بعناد للحفاظ على نظام الفصل العنصري ولتهديد استئصال دول ذات سيادة وتهديد السلم في المنطقة . وتتسم هذه الحالة بالقلق الخطير ازاء الأعمال المبيحة التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من قوى الرجعية الدولية ، التي تواصل تعزيز تعاونها مع حكومة جنوب افريقيا ، مساعدة ايهاها في تدعيم قدرتها العسكرية والاقتصادية وحتى النووية .

ويود وفد بلادي أن يشكر اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري على تقريرها الممتاز الذي وقّو الكثير من الحقائق والقوانين والارقام التي تشير الى خطورة الوضع ، ليس في الجنوب الافريقي فحسب ، وانما في العالم بأسره .

ان الجرائم التي يرتكبها نظام الفصل العنصري جرائم وحشية وشعبة والخطورة التي يشكلها هذا النظام المولع بالحرب يتعدى مداها حدود الجنوب الافريقي بكثير . وقد حلل الموقسّف

الممثلون الذين تكلموا قبلي ، في تعليقاتهم على تقرير اللجنة الخاصة ، تحليلًا دقيقًا وافيًا ، وحددوا أسبابه والمسؤولين عنه ودرسوا الآثار المترتبة عليه ، واستخلصوا الاستنتاجات ، وأوصوا بأن تتخذ الأمم المتحدة بعض الإجراءات والتدابير لزالة نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا دفعة واحدة وإلى الأبد .

ويؤيد وفد بلادي كلية جميع تلك الآراء ، ويود أن يقدم اسهاما متواضعا في هذه المناقشة بطرح الاعتبارات التالية :

ان سياسة الفصل العنصري جريمة ضد الانسانية . وهي سياسة استعمارية لنظام كرس نفسه لممارسة الهيمنة والاستغلال والقمع والاذلال الذي لا يطاق ضد الأغلبية الساحقة لشعب الجنوب الافريقي . انها سياسة مفضوحة للعنصرية المؤسسية . والفصل العنصري جريمة ضد السلم كذلك . فنظام الفصل العنصري لا يعتبر مسؤولا فقط عن القسوة التي لا توصف ، المفروضة على الشعب الذي يخضع لهيمنته مباشرة ، وانما يشكل أيضا مصدرا للقلق وأعمال العدوان ، وزعزعة الاستقرار في البلدان الاخرى في المناطق المجاورة .

ومن الامور التي تتسم بالخطر بصفة خاصة أن النظام الوحشي للفصل العنصري في جنوب افريقيا ارتكب تلك الجرائم بشكل متعمد ووقع لعقود عديدة ، وهو يقوم بذلك حتى اليوم دون اعتبار لمعارضة اولئك الذين كرسوا أنفسهم للسلم والعدالة ودون اعتبار لادانتهم الجماعية . والسؤال هو كيف يمكن لهذا النظام أن يتحدى بكل سهولة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وأن يواصل احتلال ناميبيا ؟ كيف أمكنه أن يفلت من العقاب على أعمال العدوان والغزو ضد الدول المجاورة ذات السيادة ؟ كيف تمكن هذا النظام من احتلال جزء من أراضي جمهورية أنغولا الشعبية وارسال مرتزقته لارتكاب أعمال العدوان ، كما فعل مؤخرا ضد جمهورية سيشيل ؟

ويعتقد وفد بلادى بأن الرد على هذا السؤال يكمن في التواطؤ والدعم الذى تتلقاه بريتوريا من القوى التي لها مصلحة في الابقاء على نظام الفصل العنصرى لاسباب سياسية واقتصادية وعسكرية . وفي الحقيقة ان تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى واضح وجلي في هذا الصدد ، ان جاء فيه ؛

" ولقد قامت عدة بلدان غربية واسرائيل بتزويد النظام العنصرى بترسانة هائلة من المعدات العسكرية والتكنولوجيا ، فضلا عن مساعدته في خططه النووية . . . ولقد زادت هذه البلدان الغربية استثماراتها في جنوب افريقيا زيادة كبيرة . . . محيطين بذلك التضحيات التي يقدمها الكثير من البلدان النامية . " ( A/37/22 ، الفقرات ٣١٣ - ٣١٥ )

وكما هو معروف جيدا ، فان تلك الدول ، لا سيما الولايات المتحدة ، التي فرضت عقوبات ، بصورة انفرادية أو جماعية ، ضد عدد من البلدان الاخرى ، قد اعترضت دائما على اتخاذ تدابير مشابهة ضد النظام العنصرى في جنوب افريقيا وأكثر من ذلك عززت من تعاونها مع هذا النظام العنصرى . وان اساءة استخدام تلك الدول لحق النقض قد قللت من أهمية مجلس الامن لدرجة أصبح معها عاجزا أمام الاعمال العدوانية المتكررة التي يشنها نظام بريتوريا والتي تقوض سلطة الامم المتحدة وتزيد من خطورة الحالة في الجنوب الافريقي .

وقد أعربت اللجنة الخاصة عن فزعها ازاء السياسة التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة في هذا الصدد .

وفضلا عن ذلك ، وكما أعلن رئيس المؤتمر الوطني الافريقي ، أن الخطر الحالي يتمثل في محور بريتوريا - واشنطن . وان هذا التحالف الذى أعلن بأنه تحالف استراتيجي لكنه ييسر أيضا أن هناك توافقا ايدولوجيا تجسد في مجال الاسلحة النووية وفي المفهوم الجديد لحلف شمال الاطلسي ويتمشى تماما مع سياسة منظمة حلف شمال الاطلسي المعروفة .

ومما له مغزاه في هذا الصدد أن الولايات المتحدة ومعظم الدول الغربية قد اعترضت على القرار الذى اعتمدته الجمعية العامة منذ فترة وجيزة ونددت فيه بصندوق النقد الدولى لاقرضه جنوب افريقيا مبلغ ١١ بليون دولار ، وذلك لان معظم الدول الغربية القوية تجسني

أرباحا هائلة من استثماراتها في جنوب افريقيا . من هنا بيد ولنا أن مسؤولية الابقاء على النظام غير الانساني وتعزيزه في بريتوريا انما تقع على عاتق القوى الامبريالية والاستعمارية والعنصرية والهيمنة التي تربطها بجنوب افريقيا مصالح مشتركة في عدد من المجالات الاقتصادية والاستراتيجية .

ان ما يجعل حفنة من الدول خطيرة بشكل خاص هو ما لديها من قوة اقتصادية وعسكرية ضخمة وقد رتها على سوء استخدام نفوذها في بعض الهيئات الاقتصادية والمالية الدولية .

ولوضع الامور في المارها الصحيح ، أود أن أشهد بالفقرة التالية من اعلان باريس الخاص بفرض الجزاءات على جنوب افريقيا ؛

" ان استمرار التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري لبعض الدول الغربية وشركاتها عبر الوطنية مع النظام العنصري في جنوب افريقيا يشجع هذا النظام على التمدد في صلفه وتحديه للمجتمع الدولي ويثقل عبء كبيرة في القضاء على نظام الفصل العنصري الوحشي والاجرامي في جنوب افريقيا وفي حصول شعب ناميبيا على تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني . " ( A/CONF.107/8 ، الفقرة ٢١ ) .

وتعتبر جنوب افريقيا ناديا صغيرا لمجموعة من الدول لها مصالح متشابهة وفلسفات متطابقة تعتمد على الاستعمار والعنصرية واثارة الحروب والفاشية الجديدة . وهكذا فان الذين يمارسون الفصل العنصري في جنوب افريقيا يحصلون على تأييد اعوانهم الامبرياليين فسي الولايات المتحدة وتأييد اعوانهم الصهاينة في الشرق الاوسط فضلا عن دعاة الهيمنة . وان كل هؤلاء جميعا يتحملون المسؤولية الجسيمة بسبب تشجيعهم للمجرمين الذين يرتكبون الجرائم الجماعية في كمبوديا وفي لبنان والمجرمين العنصريين في جنوب افريقيا وفي مناطق أخرى من العالم .

ان هذه القوى بالذات ، قوى الامبريالية والاستعمار والعنصرية والسيطرة هي التي عرقلت جهود الامم المتحدة لفرض عقوبات فعالة على نظام بريتوريا . ان هذه القوى بعينها هي المسؤولة مباشرة عن عدم فعالية منظمنا وشل قدرتها للقيام بأي شيء في الشرق الاوسط أو في جنوب شرقي آسيا .

ومع ذلك يجد ونا التفاؤل بسبب نضال التحرير الذي تقوده المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية والمؤتمر الوطني الافريقي والدعم الدولي المتزايد للقضية العادية لشعب جنوب افريقيا . ولحسن الحظ ان هذه العناصر قد لعبت وستظل تلعب دورا حاسما في القضاء على نظام الفصل العنصرى . ان عدالة هذا النضال من أجل التحرير قد اثبتت بصورة لا يرقى اليها الشك عن طريق دماء الوطنيين الافريقيين التي أريق على أرض المعركة وعن طريق أصوات ممثلهم في هذا المحفل والتأييد المتواصل الذى أظهرته الشعوب المحبة للسلم والعدل والعالم بشكل عام .

ويرى وفد بلادي أنه من واجب الامم المتحدة أن تقوم بتعبئة الدعم الفعال وأن تزيد من مساعدتها الفعالة لحركات التحرير الوطني - مثل المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية والمؤتمر الوطني الافريقي ولدا ان خط المواجهة التي تقدم الدعم والمساعدة لهما . ان كداح هذا الشعب هو كداحنا لاننا اعتبرنا بالاجماع أن الفصل العنصرى جريمة ضد الانسانية والسلم . وتمشيا مع سياستنا التقليدية المتمثلة في التضامن القوى مع جميع الشعوب التي تناضل من أجل اقرار حقوقها الوطنية الثابتة والاساسية ، تؤيد جمهورية فييت نام الاشتراكية وحتى يتحقق النظر النهائي نضال شعب جنوب افريقيا من أجل التحرير الوطني بقيادة المؤتمر الوطنى الافريقي ونضال شعب ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ضد نظام برتوريا العنصرى ، ذلك النظام اللاانسانى والاستعمارى ، من أجل الكرامة الانسانية والاستقلال والحرية لبلديهما .

ان فييت نام حكومة وشعبا بالاشتراك مع المجتمع الدولي تددين بشدة العنصرية البغيضة التي ينتهجها نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا والجرائم البشعة التي يرتكبها ضد جنوب افريقيا وناميبيا وسياساته وأعماله العدوانية ، وأعمال التخريب ، وزعزعة الاستقرار والارهاب التي يقوم بها ضد استقلال وسيادة ووحدة أراضي البلدان الافريقية الاخرى على خط المواجهة ولا سيما أنغولا وموزامبيق وليسوتو ، وسيشيل - لأن ذلك النظام يهدد السلم والا من فسي الجنوب الافريقي وفي العالم قاطبة .



ان الولايات المتحدة والدول الغربية الاخرى وغيرها من البلدان قد تعاونت مع بريتوريا وساعدتها على الابقاء على نظام للفصل العنصرى وعززت من بأسسها العسكرية والاقتصادى متحديين بذلك قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الامن ذات الصلة . وعلى مجلس الامن أن يتحمل مسؤوليته في التصدى للسياسات والاعمال الاجرامية التي تقوم بها حكومة جنوب افريقيا .

ان فييت نام حكومة وشعبا ، تفتنم هذه الفرصة لكي تكرر تقديرها العميق للدعم الثابت الذى قدمته دول خط المواجهة ومنظمة الوحدة الافريقية للنضال المسلح لشعبي جنوب افريقيا وناميبيا من أجل حقهما في تقرير المصير ومن أجل تحرير افريقيا كلها . ونرى أن هذه البلدان لها الحق في تلقي المساعدة المتعددة الاطراف من المجتمع الدولي من أجل تعزيز قدراتها للدفاعية ضد المخططات العدوانية التي تحيكها بريتوريا ولتعويضها عما قدمته طواعية من تضحيات من أجل هذه الغاية النبيلة .

وأثناء العام الحالي ، وهو السنة الدولية للتعبعة من أجل فرض جزاءات على جنوب افريقيا ، جرى في جميع انحاء فييت نام العديد من الأنشطة دعماً للنضال ضد نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا . فقد عقدت المنظمات الشعبية في فييت نام اجتماعات تأييداً للنضال البطولي الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا وشعب ناميبيا ، وذلك احتفالاً بيوم التضامن مع هذين الشعبين . وقامت أجهزة الاعلام في فييت نام بتغطية واسعة لهذه الأنشطة وكذلك للأنشطة التي جرت على الصعيد الدولي .

ولقي عمل المؤتمر الآسيوي الاقليمي لمناهضة الفصل العنصري ، الذي انعقد في مانيبلا في ايار/مايو من هذا العام ، والاعلان الصادر عنه استجابة حارة من قبل الرأي العام في فييت نام .

وفي المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي الذي عقد في آذار/مارس ١٩٨٢ الفيتنامي ، وهو أهم حدث سياسي في فييت نام ، أكد الأمين العام للحزب الشيوعي ، لي دوان ، في تقريره السياسي ما يلي :

" إن شعبنا يعرب عن تعاطفه العميق وتأييده الحار لشعب ناميبيا وشعب جنوب افريقيا اللذين يحاربان ضد سيطرة العنصريين في جنوب افريقيا ومن أجل الاستقلال الوطني والحرية والمساواة " .

ومن خلال مجلس الوزراء ، أكدت فييت نام هذا العام مرارا تضامنها القوي مع شعب جنوب افريقيا ومع شعب ناميبيا : في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع شعب جنوب افريقيا المكافح ، وفي ٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢ ، بمناسبة يوم التضامن مع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا ، ومؤخرا ، في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢ ، بمناسبة اسبوع التضامن مع شعب ناميبيا ومع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية الذي نظمه مجلس الأمم المتحدة لناميبيا .

ففي كل مناسبة من هذه المناسبات أعرب رئيس مجلس الوزراء لجمهورية فييت نام الاشتراكية بعبارات قوية في البرقيات التي بعث بها الى رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وإلى

رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا عن الدعم المطلق لشعب وحكومة فييت نام للنضال العادل والبطولي من أجل الحرية والاستقلال الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا بقيادة المؤتمر الوطني الافريقي وشعب ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . وفي الوقت ذاته بعث رئيس مجلس وزراء فييت نام بتحياته الأخوية لهذين الشعبين وللمناضلين في المؤتمر الوطني الافريقي والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، مؤكدا من جديد تضامنا القوى ورغبة شعب فييت نام الصادقة في أن يرى انتصارهم النهائي في نضالهم من أجل حقوقهم الأساسية .

وهذه الروح يرحب وفد بلادى بالاستنتاجات والتوصيات التي وصلت اليها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى الداعية الى مضاعفة جهود المجتمع الدولي في عام ١٩٨٣ من أجل تشجيع الحملات الرامية الى عزل النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، وتقديم التأييد التام للنضال التحررى في جنوب افريقيا وناميبيا ، وتحقيق اطلاق سراح كل المعتقلين الوطنيين في جنوب افريقيا بلا قيد أو شرط والتضامن مع الحركة النقابية السوداء ، ومقاطعة الأنشطة الجامعية والثقافية والرياضية التي ينظمها نظام الفصل العنصرى وتحقيق الأهداف الأخرى التي أقرتها الجمعية العامة .

ويود وفد بلادى ، بصورة خاصة ، ان يعرب عن تأييده القوى لتوصيات اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى المتعلقة بمراقبة تنفيذ توصياتها بشأن التعاون العسكرى والنووى مع جنوب افريقيا وتعبئة الرأى العام العالمى ضد مثل هذا التعاون . ويود وفدى أن يؤكد الحاجة الى قيام مجلس الأمن بفرض حظر الزامى على توريد النفط الى جنوب افريقيا والحاجة الى اعطاء المناضلين من المؤتمر الوطنى الافريقى والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية الذين تم القاء القبض عليهم من قبل نظام الفصل العنصرى وضع أسرى الحرب وذلك تشيا مع الأحكام ذات الصلة للبروتوكولات الاضافية لعام ١٩٧٧ لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية ضحايا الحرب .

وهذه الروح أيضا يقف وفدى على أهبة الاستعداد لتأييد أى مشروع قرار ينادى باتخاذ اجراء فعال لدعم حركات التحرر في هذه القلعة الأخيرة للاستعمار في افريقيا الجنوبية ولازالة نظام الفصل العنصرى من جنوب افريقيا ، لأن هذا النظام يعتبر وصمة عار في جبين الحضارة العالمية .

واننا على اقتناع بأن القضية العادية لشعب جنوب افريقيا وناميبيا ودول خط المواجهة وافريقيا ككل سوف تكفل قطعاً بالنجاح بما تناله من التأييد القوي من الانسانية التقدمية كلها . وسوف يكون هذا النجاح أيضا انتصارا للنضال النبيل الذي يخوضه المجتمع الدولي ككل من أجل استقلال الشعوب ومن أجل السلام والديمقراطية وكرامة الانسان . هذا النضال الذي يتعين فيه على الأمم المتحدة ان تتحمل مسؤولياتها الجسيمة بمقتضى أحكام الميثاق .

السيد توربانسكي ( بولندا ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : ان سياسات وممارسات الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا تمثل تحديا لا يحتمل للبشرية كلها ، وخطرا على السلم والأمن الدوليين . انها تثير سخط وادانة المجتمع الدولي كله . فعند افتتاح مداولاتنا بشأن هذا البند من جدول أعمال الجمعية العامة أوضح رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ان الجمعية ، لثلاثين عاما الآن ، تناقش مشكلة الفصل العنصرى ، وأكد بحق أن سجلات الجمعية والمنظمة مليئة بوثائق الجرائم التي يرتكبها نظام الفصل العنصرى .

مالتالي ، أود أن أركز في بياني على بعض جوانب الموقف الذى يواجهنا . ان الفصل العنصرى قد أدانتته الأمم المتحدة كجريمة ضد الانسانية . وقد ورد في العديد من قرارات الأمم المتحدة ومقرراتها وكذلك الهيئات الدولية ذات الشأن ، ومنها حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية الاعراب عن الرأى القوي لشعوب العالم بأن سياسات وتصرفات نظام جنوب افريقيا العنصرى لا تتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة ولا مع الاعلان العالمى لحقوق الانسان ولاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ولا المبادئ الأساسية للقانون الدولي .

ومع ذلك ، فان جميع قرارات الأمم المتحدة تقابل بالتجاهل المستمر من النظام العنصرى في بريتوريا .

وخلال العام الماضى ظل الموقف في جنوب افريقيا مصد رقلق كبير . وكما يتبين من تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى لم يكن هناك تحسن في الموقف . ولم يغير النظام

العنصرى موقفه ولم يبد أية نية على الاطلاق في تغيير سياسته . بل على العكس فانه عزز اجراءاته القمعية ضد مناهضي الفصل العنصرى وواصل سياسة انشاء البانتوستانات . وكانت التغييرات الوحيدة هي مزيد من المحاولات لتغيير وجه الفصل العنصرى ، وتقديم ما يسمى بالاصلاحات التدريجية التي تهدف الى تعديل وتحسين نظام الفصل العنصرى كي يخدم بطريقة أفضل احتياجات التنمية الاقتصادية لصالح الاقلية البيضاء ويديم حكمها .

انه لمن دواعي الحزن والأسف حقا ، ان بعض الحكومات تعتبر هذا عملا بناءً لنظام بوشا ونقترح أن تشجع الجمعية هذه التحسينات التدريجية ، باعتبارها طريقة فعالة لاجتثاث التغييرات غير العنيفة في جنوب افريقيا .

ان الطابع القومي لنظام الفصل العنصري يجد امتدادا له في سياسة موقع القوة ، وسياسة التهديد وزعزعة الاستقرار اللتين يتبعهما نظام بريتوريا ضد الدول الافريقية المجاورة . وفي الفترة التي مضت منذ الدورة السابعة للجمعية العامة ، ازدادت عدوانية النظام العنصري في حجمها ومعدل تكرارها . ولا تزال حكومة انغولا الشعبية الهدف الرئيسي للعدوان . لكن موزامبيق وزمبابوي ودولا أخرى قد وقعت ضحية له أيضا . وهكذا ، يمثل نظام الفصل العنصري مصدرا دائما للتوتر وعدم الاستقرار في الجزء الجنوبي من افريقيا . ولا يزال نظام جنوب افريقيا يواصل احتلاله لقليم ناميبيا بطريقة غير شرعية ، ويلجأ الى كل المناورات الممكنة من أجل اطالة حكمه الاستعماري له ، مستخدما اياه كرأس جسر لمعظم هذه الأعمال العدوانية .

ان السؤال الذي يتردد دائما ، هو لماذا يواصل نظام بريتوريا سياساته رغم مطالبات البشرية التقدمية ، ولماذا لم ينجح المجتمع الدولي في جهوده من أجل القضاء على الفصل العنصري في جنوب افريقيا ؟ ان الاجابة واضحة تماما ، ان التأييد والحماية اللذين يقدمهما أصدقاء وشركاء جنوب افريقيا الغربيون ، ولا سيما الولايات المتحدة ، هما اللذان يمكنان هذا النظام من ممارسة سياسة . ولولا هذا التأييد والتعاون السياسي والاقتصادي والعسكري الواسع النطاق - بما في ذلك التعاون النووي من جانب بعض الدول الغربية - ولولا دعم بعض الشركات المتعددة الجنسية ، والمصارف والمؤسسات المالية الدولية ، لولا كل هذا الدعم الذي يقدم في تحد لقرارات الأمم المتحدة ، لاضطر نظام الفصل العنصري الى التخلي عن سياساته غير الانسانية منذ وقت طويل .

ان الذين يعارضون تطبيق العقوبات ضد جنوب افريقيا معروفون تماما . وكما ذكر رئيس الجمعية العامة يوم الجمعة الماضي عند افتتاح الجلسة الخاصة المكرسة للسنة الدولية للتعبئة من أجل فرض جزاءات على جنوب افريقيا :

" ان العقوبات اذا ما طبقت على نحو عالمي ، تصبح هي السبيل السلمي الوحيد المتاح أمام المجتمع الدولي لوضع حد للنظام الاجرامي للفصل العنصري ".  
( A/37/PV.56 ص ٢ )

تود بولندا أن تؤكد من جديد التزامها القوي بالنضال ضد أى شكل من أشكال التمييز العنصري ، ولا سيما الفصل العنصري الذي يعتبر وصة على جبين عصرنا والتزامها أيضا بالنضال من أجل الحقوق غير القابلة للتصرف لجميع الشعوب في تقرير المصير والاستقلال ، ومن أجل حقوقها الانسانية .

اننا ننادى بالتنفيذ العالمي الكامل لجميع أحكام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ونؤيده . كما تؤيد بولندا أيضا المطلب العادل للدول الافريقية لتنفيذ العقوبات الالزامية بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

ونؤكد من جديد تضامننا الكامل مع نضال شعب جنوب افريقيا وشعب ناميبيا ونؤيده ، وهو نضال تتأكد شرعيته من جديد بالعديد من قرارات الأمم المتحدة . كما نؤكد أيضا تضامننا مع منظماتها وتأييدنا لها وهي : المؤتمر الوطني الافريقي ، ومنظمة شعب جنوب غرب افريقيا . ونحن على ثقة من أنه بتأييد الشعوب التقدمية في العالم ، سوف تنتصر المقاومة التي تقودها هذه المنظمات .

اننا نشارك تماما البلدان الافريقية الرأي في ان افريقيا يمكن بالكاد اعتبارها مستقلة حقا طالما بقي ملايين الافارقة يعيشون في ظل اضطهاد نظام الفصل العنصري ، وطالما أن هذا النظام لا يزال يحتل ناميبيا بطريقة غير شرعية ، والى أن تتحقق الآمال المشروعة للشعوب الافريقية في التنمية الاجتماعية المتسارعة ، والاستقلال الاقتصادي للقارة في ظل ظروف السلم والأمن .  
وقبل أن أنهي كلمتي ، يود وفد بلادى أن يهنئ اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري على جهودها الدائمة لحفز وتنشيط العمل الدولي المتضافر لمكافحة الفصل العنصري . وفي رأينا أن نتائج وتوصيات اللجنة الواردة في تقريرها تستحق كل اهتمام وتأييد جديين من جانب الجمعية العامة .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : لقد استمعنا الى آخر المتكلمين في

جلسة بعد ظهر اليوم .

أعطي الكلمة الآن الى الممثلين الذين طلبوا أخذ الكلمة ممارسة لحقهم في الرد . وأود أن أذكر الأعضاء ، بأنه وفقاً لقرار الجمعية العامة ٤٠١ / ٣٤ تحدد البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق للبيان الأول ، وخمس دقائق للبيان الثاني ، وينبغي أن تلقىها الوفود من مقاعد ها .

السيد الأد هسي ( الجمهورية العربية السورية ) : استمعت الجمعية العامة

صباح اليوم الى بيان اسرائيلي تقليدي ، وحين يقوم وفدي بتناول الكلمة غدا ، ستكون له الفرصة للحديث عن جوانب المسألة قيد النظر ، وحسبي في هذا الرد المختصر أن أثير بضع ملاحظات . ان ما ورد في بيان ممثل اسرائيل من تهجم وقح على الدول الأعضاء في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، ليس جديداً ولم يكن مفاجئاً ، فلقد نجح هذا الممثل في خلق صورة فريدة لنفسه ولأسلوه في التعامل مع المنظمة الدولية ، واني أؤكد له أن أحدا لا يطمح في أن ينافس في هذه السمعة .

ان السياسة الثابتة لممثل اسرائيل في هذه المنظمة هي اشاعة جو المهاترة ، وتجريد الأمم المتحدة من هيبتها ، واعتماد الديماغوجية لمواجهة الحقائق الثابتة . ان لجوء مندوبي اسرائيل وقادتهم الى التهجم على كل زعيم أو رئيس ، وعلى كل دولة ، وعلى كل وفد يتجرأ أن يواجه أي انتقاد لاسرائيل ، هو محاولة لكبت الحقيقة ، ومحاولة لغرض لون جديد من ألوان الابتزاز السياسي والارهاب الفكري .



أريد أن أؤكد لمثل اسرائيل ان سمعتها الكريهة التي أصبحت تلازمها في كل المحافل ليست بسبب الدعاية العربية المناهضة لاسرائيل ، وقد كنا - بصراحة - لنفخر بذلك لو كنا نحن الذين نجحنا في اضعاف هذه السمعة نتيجة لسياساتنا الدعائية .

ان المسؤول الحقيقي عن هذه السمعة هو عقيدتها العنصرية ، سلوكها ، سياساتها ، وممارساتها العدوانية والتوسعية ، جرائمها ضد الشعب الفلسطيني ، ضد الشعوب العربية ، ضد افريقيا . ان هذه السمعة الكريهة لاسرائيل يشهد بها حتى أولئك الذين كان لهم فضل رئيسي في وجودها ، ومنهم - على سبيل المثال - الراحل ناهوم غولد مان ، الرئيس السابق للمنظمة الصهيونية العالمية ، الذي أعلن في مقابلة مع التليفزيون الفرنسي بتاريخ ١٨ من آب/أغسطس عام ١٩٨١ جوابا على سؤال عن مستقبل اسرائيل ما يلي :

" في ظل النهج الحالي ، ان اسرائيل ليس لها مستقبل " .

ولا أدري ، بما كان سيعلق الراحل غولد مان لو أنه شهد جرائم اسرائيل الأخيرة ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني ، وشهد المذابح الجماعية السيئة السمعة في صبرا وشاتيلا ، وحصار بيروت ، ونسف ومسح مخيمات اللاجئين الفلسطينيين .

عاد مثل اسرائيل ، في بيانه صباح اليوم ، الى تكرار المعزوفة القديمة ، التي فاخر بها بما أسماه بالاخلاق الاجتماعية للشعب اليهودي التي انعكست فيما أسماه برسالة عالمية نشأت في فجر تاريخه . وتجاوز ذلك الى حد الادعاء بان الشعب اليهودي ودولة اسرائيل كانا فسي طليعة كل نضال ضد شرور العنصرية ، مذكرا بضحايا النازية من اليهود . . . الخ - الخ .

ان اسرائيل تعتقد ان اقوى سلاح في يدها هو الابتزاز العاطفي ، ولقد استعملت خلال ما يزيد على ثلاثة عقود شعور الذنب من أجل ما يسمى بالمحرقة ، الذي أرادت أن تفرضه على جميع شعوب العالم . وقد وصل الارهاب الفكري الذي مارسه وتمارسه ، الى حد أن أي انتقاد يوجه الى سياسات اسرائيل العدوانية والتوسعية تعتبره عداءا للسامية ومناهضة لليهود .

من حيث الأساس والجدأ ، ليس هناك فرق بين الادعاء الصهيوني بتفوق العـرق اليهودي ، لكونه الشعب المختار ، وبين نظرية هتلر النازية في العرق السائد . ولا يتأثر

هذا التشابه بكون النظرية الصهيونية مستندة الى الدين ، وكون النازية العنصرية مستندة الى نظرية علمانية .

ان أوهايم هتلر ، وخرافة الصهيونية ، تستند جذورها من الفطرسية العنصرية ، وفهم التفوق العرقي العنصري .

ان شلومو سميلزمان ، أحد الناجين من المحرقة ، وعمره الآن ٥٣ عاماً ، والذي أعلن اضرابه عن الطعام ضد الغزو الاسرائيلي للبنان ، وأقام خارج " الياد فسيم " البنى التذكاري الرسمي لضحايا المحرقة قال :

" ان لغة بيفن عند ما يتحدث عما يسمى بعملية السلام للجليل ، احكام الحصار ، التطهير ، الدك ، السحق ، دون مستوى البشر ، حيوانات ذات ساقين ... تذكر بما كنت أسمع خلال أيام المحرقة " .

ان الجرائم التي ارتكبتها اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى والفطرسية العنصرية ، التي يمثلها مناخم بيفن تمكنا من القول - بكل تأكيد ودون أى تحفظ - ان الصهيونية هي نسخة من النازية . وان مناخم بيفن هو القهر اليهودي .

ان في اسرائيل اليوم نظاماً مؤسسيا للفصل العنصري يستند الى النظرية الصهيونية المتعصبة ، القائمة على انشاء دولة يهودية خالصة يتمتع فيها اليهود وحدهم بحق المواطنة الكاملة .

ان التمييز العنصري في اسرائيل لا يقتصر على السكان الأصليين ، الشعب الفلسطيني ، وانما يتعدى ذلك الى اليهود الشرقيين الذين يعتبرون مواطنين من الدرجة الثانية .

لا أدري على أى أساس يملك مثل اسرائيل الجرأة على الادعاء بفضل اسرائيل فني النضال ضد العنصرية . أفني نظامها وعقيدتها القائمة على العنصرية ؟ أم في جرائمها ضد الإنسانية ؟ أم في علاقاتها وتواطؤها مع نظام بريتوريا العنصري ؟ .

السيد كوربن هنج ( كبتوشيا الديمقراطية ) ( ترجمة شفوية عن الفرنسية ) :

معذرة للتحدث في هذا الوقت ، لكن مثل فييت نام كان صلفاً ، أثناء ادلاءه ببيانه اليوم ، بحيث

انه افترى على بلادى مرة أخرى . واذنا ما كان هناك أى تناظر يمكن أن يقام بين المسألة المطروحة للمناقشة الحالية في الجمعية العامة ، وموقف أخر سائد في العالم ، فهو بلا شك ما يتعلق بسياسة الحكومة الفيتنامية .

ففي المقام الأول ، طبقت حكومة فييت نام - ولا تزال تطبق - سياسة التمييز العنصرى ضد السكان الذين هم من أصل كمبوتشي والذين يوجدون حاليا في جنوب فييت نام ، وأيضا ضد السكان الذين من أصل صيني ، مرغمة اياهم على أن يتركوا فييت نام بمئات الآلاف .  
ثانيا ، تواصل فييت نام غزو كمبوتشيا واحتلالها ، مثلها في ذلك مثل سلطات جنوب افريقيا في استمرار احتلالها غير المشروع لناميبيا .

ثالثا ، يعتبر الاحتلال الفيتنامي لكمبوتشيا تهديدا للسلم والاستقرار والأمن في جنوب شرقي آسيا ، وهو مماثل لسياسة العدوان التي ينتهجها نظام بريتوريا العنصرى ضد البلدان الافريقية المستقلة المجاورة ، والتي تعرض السلم والأمن في منطقة الجنوب الافريقي للخطر .

رفعت الجلسة الساعة ١٨ / ٤٠